جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: مالية ومحاسبة التخصص: التدقيق ومراقبة التسيير

تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

مقدمة من طرف الطالب:

- **بوعزة عبد الهادي**
- **بشارف فاطمة**

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة

السنة الجامعية: 2021/2020

فهرس المحتويات

البيان **الصفحة**

فهرس

الاشكال.....

فهرس الجداول .....

المقدمة.....1

الفصل الأول :المعايير المحاسبية الدولية وعرض القوائم المالية..... 4

تمهيد الفصل 4

المبحث الأول :ماهية المحاسبة.....5

المطلب الأول :نشأة وتطور المحاسبة.....5

المطلب الثاني :مفهوم المحاسبة.....6

المطلب الثالث :أهداف ووظائف المحاسبة.....6

المبحث الثاني :الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية.....7

المطلب الأول :نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية.....7

المطلب الثاني :مفهوم المعيار المحاسبي الدولي.....8

المطلب الثالث :الهيئات الممثلة لمعايير المحاسبة الدولية.....9

المبحث الثالث :عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد..... 10

المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية وشروط إعدادها..... 10

المطلب الثاني :خصائص القوائم المالية واهميتها..... 12

المطلب الثالث :مستخدموا القوائم المالية وأهدافها..... 13

المطلب الرابع :عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد..... 14

خلاصة الفصل..... 25

الفصل الثاني :تحليل القوائم المالية باستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد..... 26

تمهيد الفصل..... 26

المبحث الأول :ماهية المخطط المحاسبي الوطني..... 27

المطلب الأول :لمحة عن المخطط المحاسبي الوطنيPCN 27

المطلب الثاني :نقائص المخطط المحاسبي الوطني..... 29

المطلب الثالث :مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر..... 32

المبحث الثاني :ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد..... 33

المطلب الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي.....33

المطلب الثاني :أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد وخصوصياته.....37

المطلب الثالث :آفاق وتحديات المؤسسات الج ا زئرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي..... 38
المبحث الثالث :تحليل القو ائم المالية..... 39
المطلب الأول :تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي..... 39
المطلب الثاني :تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية..... 42
المطلب الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية..... 46
خلاصة الفصل 50
الخاتمة..... 51
الملخص..... 53
قائمة المراجع..... 54

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع رأس المال	40

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عرض الميزانية العامة حسبSCF	15
02	عرض جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	17
03	عرض جدول حسابات النتائج (حسب الوظيفة)	18
04	عرض جدول التدفقات النقدية (الطريقة المباشرة)	21
05	عرض جدول التدفقات النقدية (الطريقة غير المباشرة)	22
06	عرض جدول تغير الأموال الخاصة	24
07	عرض جدول تطورات النظام المحاسبي المالي الجديد	36

شكر وعرفان

الحمد لله الواحد الأحد لا إله إلا هو رب العرش العظيم، والفضل للذي خلق السموات بلا عمد، ورزق ولم ينسى أحد، له الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي وله الحمد بعد الرضى؛

أشكر الله الذي فضلني على كثير ممن خلق ورزق تفضيلا كثيرا؛

وأخص بالشكر الأستاذ المشرف على مذكرة تخرجي والذي أرجوا من الله أن يجازيه عني خير الجزاء على وقوفه معي ومدي بالنصائح اللازمة والحق يقال أنه لم يبخل علي رغم انشغالاته الكثيرة

إلى كل من قدم لي يد العون من قريب أ وبعيد وخاصة الأساتذة ا لكرام

بالإضافة إلى كل موظفي مؤسسة نفطال وخاصة منهم المكلف بالمحاسبة الانسان الطيب الذي أكن له كل التقدير والاحترام.

وإلى جميع من ساهم أو عمل أو وجه أو شارك في إنجاز هذا العملالمتواضع

كما لا ننسى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التسيير، التجارة.

وإلى جميع طلبة دفعتي الأوفياء.

الاهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى؛

اللهم صل وسلم على سيدي ونور قلبي نور الإيمان وعاقبة الأبدان وشفائها وجلاء القلوب؛

ونقائها وعلى صحبه وسلم تسليما كثيرا المصطفى صلى الله عليه وسلم.

إلى المراة التي إذا ذكرت خصالها جف القلم ولم ينتهي الثناء عليها؛

إلى المرأة التي تحملت الصعاب وعانت طوالا لأجل إسعادي؛

إلى من جعلت مني تاجا ذهبيا يعتلي أولى أولوياتها، ففرحت لأفراحنا وحملت مآسينا للعمر كله

ولم تشتكي يوما ثقل أوازرنا

إلى من قال الله سبحانه وتعالى في حقها " ووصينا الإنسان بوالديه احسانا"

إلى أمي التي كانت دوما كالشمس لا يضاهي نورها أحد كانت تمدني بالدعاء وتدفعني قدما بوصاياها، كانت ولازالت بجنبي حتى صفحات مذكرتي لم تستطع أن تكتب كل شيء عنها،

وأدعو لها الليل والصباح أن يطيل الله في عمرها ويجعلني دائما مطيعا لها.

إلى النور الذي أسير به في متاهات الدنيا إلى من عانى وقاسى لإسعادي؛

إلى الذي رباني على الفضيلة والأخلاق وشملني بالعطف والحنان وكان درع أمان، أحتمي به من نائبات

الزمان، وتحمل أعباء الحياة حتى لا أحس بالحرمان، إلى أبي الغالي.

أطال الله في عمرهما وحفظهما لي من كل مكروه ووفقني الله لرد ذرة من إحسانهما لي.

إلى أختي العزيزة، وكذلك أخي حفظهما الله؛

إلى جميع أصدقائي أذكر منهم إلى أخواتي الذين أتمنى لهم كل الخير

إلى الأستاذ المشرف على مذكرتي، كذلك كل الأساتذة الذين أكن لهم كل التقدير والاحترام، والى باقي الأساتذة الأعزاء.

المقدمة:

مع التطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، ونظرا لابرام الجزائر اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الاوروبي واستعدادها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كان لزاما عليها تعديل وتطوير نظامها المحاسبي والمالي ليتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، وكان لهذا الأمر الأثر البالغ على وظيفة تبادل المعلومات وكيفية الافصاح عنها ومن هنا برزت الحاجة إلى ضرورة وجود معايير محاسبية دولية تكون بمثابة مقياس للسلوك الاقتصادي تهدف إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية على المستوى العالمي، وهذا من اجل الوصول على أكبر قدر ممكن من الشفافية والمصداقية في إعداد وعرض القوائم المالية بالطريقة التي تكفل لهذه الجهات الحصول على المعلومات التي تساعدهم في النهاية على اتخاذ القرار، من ثم أصبح من الضروري أن تعد وتعرض القوائم المالية داخل المؤسسة وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد لتلبي مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المالية، حيث كان المخطط المحاسبي الوطني يركز على الافصاح على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج فهي التي تعطي معلومات كافية لاصحاب القرار؛ أما النظام المحاسبي المالي الجديد فقد قدم قوائم مالية معبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة عاكسا بذلك الوضعية المالية لها، ولم تتوقف التعديلات عند هذا المستوى بل تعدى الامر إلى نشر قوائم جديدة أخرى، الغرض البارز من وجودها تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، لعل أبرزها قائمة التدفقات النقدية و قائمة التغير في حقوق الملكية، وسيتم الاعتماد في دراستنا إحدى المؤسسات الجزائرية التي تعتمد في إعداد قوائمها المالية على النظام المحاسبي المالي الجديد وهي مؤسسة نفطال.

الاشكالية الرئيسية

إلى أي مدى ساهم النظام المحاسبي المالي الجديد في تحسين عملية تحليل القوائم المالية بالمؤسسات االقتصادية الجزائرية؟

التساؤلات الفرعية

وللإحاطة بكل جوانب الموضوع تم طرح التساؤالت الفرعية آالتية

- ما هي مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؟
- كيف يساهم تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية؟

الفرضيات الفرعية :

كإجابة أولية على التساؤلات السابقة سنعتمد على الفرضيات الآتية:

- المخطط المحاسبي الوطني لم يعد يستجيب لمتطلبات الظروف الاقتصادية ال ا رهنة؛
- هناك صعوبة مرحلية في الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- النظام المحاسبي المالي مبنيا على معايير دولية تساهم في تطوير الخصائص النوعية للقوائم المالية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المتمثل في **التغييرات** الحاصلة في الأنظمة المحاسبية **بالجزائر** وهذا بعد تبنيها فكرة النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يسهل ق ا رءة القوائم المالية واعطاء أساليب وطرق حديثة في تحليل هذه القوائم والتي تهم مختلف المستخدمين وفي مقدمتهم المحلل المالي، ولهذا أردنا التعرف في هذا المبحث على كيفية تحليل

القوائم المالية باستخدام مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك لتقييم الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أهداف البحث

تكمن أهداف البحث فيما يلي:

- إبراز نقائص المخطط المحاسبي الوطني؛
- كيفية تحليل القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- عرض أهم القوائم المالية التي تم اعتمادها من طرف مؤسسة نفطال التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد قصد ابراز التغيرات التي أحدثها تبني المعايير المحاسبية الدولية.

دو افع اختيار الموضوع

تتمثل مبررات اختيار الموضوع " تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد"

دو افع ذاتية

- الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع؛
- الميول الشخصي لمجال المحاسبة والرغبة الشديدة في هذا الميدان؛
- ملائمته مع تخصص المالية.

دو افع موضوعية

- حداثة موضوع المعايير المحاسبية الدولية؛
- حداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- الأهمية الكبيرة للمعايير المحاسبية الدولية على مستوى العالم.

منهج البحث

انطلاقا من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في كل جوانب البحث.

خطة البحث

بناءا على الأهداف والفرضيات الموضوعة السابقة، وفي حدود الإشكالية إلى ثلاث فصول كالأتي:

- **الفصل الأول** :سيتم التعرف من خلاله إلى المعايير المحاسبية الدولية وعرض القوائم المالية وسنتناول فيه ماهية المحاسبة، وكذلك اشتمل على ماهية المعايير المحاسبية الدولية، وفي الأخير تم عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد.
- **الفصل الثاني** :سنتناول فيه تحليل القوائم المالية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد، حيث سيتم التطرق إلى دراسة وتحليل المخطط المحاسبي الوطني، بالإضافة إلى ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد، وفي الأخير تحليل القوائم المالية بالاعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد.

الفصل الثالث : أخيرا سيتم في هذا الفصل إلقاء الضوء على المؤسسة محل **الدراسة NAFTAL**وسنتناول فيه كل من المؤسسات العاملة في قطاع المحروقات وتحديدا تقديم مؤسسة نفطال وحدة**GPL** أم البواقي وكذلك عرض القوائم المالية لمؤسسة **NAFTAL** وكذا أيضا تحليل القوائم المالية مؤسسة.**NAFTAL**

الدراسات السابقة

- **مداني بن بلغيث**

أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق في حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004عالجت هذه الأطروحة موضوع الإصلاح المحاسبي الجزائر ي، من خلال البحث في مسار التوحيد المحاسبي أهداف هيئات التوحيد المحاسبي وموقفها من العولمة، مكانة الإصلاح المحاسبي في استرا تيجية الإصلاح الاقتصادي، وأظهرت نتائج الدراسة أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة في
الجزائر ليتماشى مع سياسات الانفتاح الاقتصادي.

- **سالمي محمد الدينوري**

قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، سنة 2009 تطرق الباحث إلى مدخل نظري للمحاسبة المالية وتعرض لمختلف مراحل تطور المحاسبة ونشأة معايير المحاسبة الدولية وهيئاتها وتطورها وأهم المعايير بالتركيز على معايير قوائم التدفقات النقدية كما حاول تطبيقها على المؤسسة محل الدراسة والتحليل باستخدام النسب، استنتج الباحث انه يمكن للمؤسسة الجزائرية الاستعانة بقائمة التدفقات النقدية وتحليلها باستخدام النسب وفقا لمعايير المحاسبة الدولية لما لها من أهمية، إلا أن تطبيق هذا المعيار يستوجب وجود بورصة للأوراق المالية.

الفصل الأول:

المعايير المحاسبية الدولية وعرض القوائم المالية

تمهيد:

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري على العولمة، أصبحت هناك فرص لإصلاح الإطار المحاسبي المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني المعمول به منذ سنة1975 ، الذي يعاني من نقائص عديدة مست كل جوانبه ابتدء من المبادئ العامة التي تقوم عليها القوائم المالية المقدمة، ومرورا بقواعد التقييم وتصنيف الحسابات، لذلك أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني لجعله متلائما مع احتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على المستوى الوطني والدولي، وهذا من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع المعايير المحاسبية والتقارير المالية الدولية IFRS/IAS ؛ التي تعطينا صورة شاملة على الوضعية المالية للمؤسسة، ولإعطاء صورة واضحة على النظام المحاسبي المالي الجديد سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

- ❖ المبحث الأول :ماهية المحاسبة؛
- ❖ المبحث الثاني :المعايير المحاسبية الدولية؛

المبحث الثالث :عرض القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد.

المبحث الأول :ماهية المحاسبة

لقد نشأت المحاسبة وتطورت كبقية العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، حيث تعاقبت عليها الكثير من الحضارات التي ساهمت في تطورها وبروز أهميتها، فأصبحت ضرورة حتمية تقتضي على كل مسير أو عون اقتصادي أو باحث أو يكون على دراية بجوانب هذا العلم، وبناءا على ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ❖ نشأة وتطور المحاسبة؛
- ❖ مفهوم المحاسبة؛
- ❖ أهداف ووظائف المحاسبة.

المطلب الأول :نشأة وتطور المحاسبة

بينت الدراسات التاريخية أن المحاسبة موجودة منذ أكثر من ستة ألاف سنة قبل الميلاد .حيث أثبتت الدراسات أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية ترجع إلى عهد الأشوريون في حوالي عام 3000 قبل الميلاد .وذلك حين حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو أحجار كريمة .كما أن شريعة حمو رابي التي كانت سائدة عام 1750 ق.م تشكل الأساس التشريعي لكافة جوانب الحياة خلال مراحل الحضارة البابلية، إذ كانت قد تضمنت بعض المواد ومنها أن البابليون كانوا يحتفظون بسجل الالتزامات، وكذلك المصريون القدماء(الحضارة الفرعونية)احتفظوا بسجلات محاسبية؛ وفي الحضارة الفرعونية لم يكن مقتصرا على عملية التسجيل فقط بل تعدتها لتشمل عملية التحليل والمقارنة ما بين مختلف المقاطعات داخل البلد، حيث كانت تقسم البلد إلى مجموعة مقاطعات وكل مقاطعة يشرف عليها مندوب من الحكومة [1] وللتأكيد على اهتمام الفراعنة بالمحاسبة عموما و بعملية التدقيق و الرقابة خصوصا كان يطلب من الكاتب أن يهتم بتسجيل جميع المعاملات و الأحداث المالية، و في نهاية كل موسم زراعي يتطلب تقديم تقرير على أن يقرأ بصوت مرتفع في اجتماع عام على عموم الناس و بحضور الحاكم و مستشاريه للوقوف على صحة العمل المحاسبي المثبت في الدفاتر و السجلات و هذه تمثل البدايات الحقيقية لعملية التدقيق و التي تعنى audit من أصل الكلمة اللاتينية و التي تعني يستمع.

و كذلك احتفظ الإغريق و الرومان بسجلات محاسبية الحضارة الإغريقية، ظهور النقود كوسيلة للتبادل و أساس للقياس المحاسبي و ذلك في القرن السادس ق.م .وقد تم استخدام الدفاتر المحاسبية عند المسلمين و تميزت الدولة العباسية(132هـ 232 -هـ- 750- 845ميلادي)، في أنها اهتمت بتطوير المحاسبة والدفاتر المحاسبية حيث استخدمت الخلافة العباسية اثني عشرا دفترا محاسبيا. ومن هذه الدفاتر:

1. دفتر النفقات:كان يمسك في ديوان النفقات؛
2. دفتر الإيرادات
3. دفتر الأموال المصادرة.

ولم تصبح المحاسبة علما له قواعده ومبادئه إلا على كاهن إيطالي يدعى(لوقا باتشيلو)حي في عام 1494م في مدينة البندقية وضع في هذا الكتاب أساس المحاسبة العلمية وتناول فيه طريقة تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتلخيصها، واستخراج نتائجها، وبيان المركز المالي للمشروع طبقا لنظرية القيد المزدوج، وكذلك قام العالم (لوقا باتشيلو) في

[1] خليل محمد الرفاعي، أساسيات المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي، ألاردن،2009، ص:13

تأسيس أول معهد للمحاسبة في مدينة البندقية عام 1581م في شمال ايطاليا .وبعد ذلك بحوالي نصف قرن كتب الانجليزي(هيو أولد كاسل)كتاب آخر في مسك الدفاتر [1]

المطلب الثاني :مفهوم المحاسبة

لقد وردت عدة تعاريف لتوضيح ما المقصود بمفهوم المحاسبة، سنحاول أن نورد بعض التعاريف التي توضح مفهوم المحاسبة الذي أورده بعض الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة، وكذلك بعض التعاريف الصادرة عن بعض الجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة في المحاسبة.

تعريف: 1

عرف لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين **AICPA** المحاسبة بالشكل التالي: "إن المحاسبة هي فن تثبيت وتصنيف وتلخيص بشكل كبير من خلال استخدام تعبير نقدي عن صفقات وأحداث التي هي على الأقل جزئيا ذات سمة مالية وتفسير النتائج المترتبة عن ذلك." [2]

تعريف: 2

"المحاسبة هي علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة " [3]

تعريف: 3

"نشاط خدمي وظيفتها تزويد المعلومات الكمية ذات الطبيعة المالية أساسا،بالنسبة لمنشأة معينة والتي يقصد منها أن تكون مفيدة لذوي العلاقة في اتخاذ القرارات" [4] من خلال التعاريف السابقة وكاستنتاج عام للمحاسبة نقول أن " المحاسبة هي مجموعة الإجراءات والقواعد المتبعة لتسجيل مختلف العمليات المالية اليومية التي تقوم بها المؤسسة، بهدف معرفة نتيجة المؤسسة خلال فترة زمنية معينة وكذلك معرفة الوضعية المالية للمؤسسة في نفس الفترة."

المطلب الثالث :أهداف ووظائف المحاسبة

أولا :أهداف المحاسبة

للمحاسبة أهداف متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

1- تنظيم علاقة الوحدة الاقتصادية في الجهات الداخلية والخارجية من مستثمرين ومنتجين وزبائن وموردين وبنوك ودوائر ضريبية والحكومة وغيرها، وذلك بالمحافظة على الديون وتحديد الالتزامات بدقة على أساس موضوعي وسليم؛

2- تحديد نتائج النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية.

3- تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية داخل المشروع والعمل على ترشيد الاستهلاك واستغلال الوقت؛

---

[1] -خليل محمد الرفاعي، نفس المرجع السابق، ص 14.

[2] -أحمد رياحي، النظرية المحاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص : 81

[3] -أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2004، ص : 18

[4] - جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص : 18

4- رفع كفاءة الإدارة عن طريق تقييم البيانات اللازمة لها لممارسة وظائفها من تخطيط ومتابعة ورسم السياسات واتخاذ القرارات والإجراءات بصورة رشيدة؛

5- المحافظة على ممتلكات الوحدات الاقتصادية الخاصة والعامة وتحقيق رفاهية الشعب.[1]

ثانيا :وظائف المحاسبة

للمحاسبة مجموعة من الوظائف نذكر من أهمها:

1. تسجيل جميع العمليات التجارية ذات الأثر المالي بقيمتها النقدية سواء أكانت نقدية أم أجلة؛
2. تبويب العمليات المسجلة على شكل حسابات؛
3. تلخيص العمليات المسجلة والمبوبة على شكل قوائم مالية وكشوفات.
4. استخراج نتيجة عمل المشروع لسنة مالية من ربح أو خسارة.
5. بيان المركز المالي للمشروع في نهاية العام المالي ومقارنته بالسنوات السابقة، وتحديد مواطن التحسن أو التراجع.
6. معرفة ما لدى المشروع من موجودات"أصول "وما له من حقوق .
7. معرفة ما لدى المشروع من مطلوبات"خصوم "وما عليه من التزامات.
8. مراقبة مصروفات المشروع وإيراداته، وإجراء الدراسة عليها لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، بحيث لا تكون على حسب المشروع؛
9. إعداد القوائم المالية ومقارنتها لأغراض من الدراسة، وللمساعدة على اتخاذ القرارات الملائمة. [2]

المبحث الثاني :الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية

نظرا لتأثير العولمة والتكتلات الاقتصادية على الاقتصاديات المحلية التي أدت إلى تلاشي الحدود الجغرافية والاقتصادية، وبالتالي لم تعد المعلومات المالية المتحصل عليها من الأنظمة المحاسبية المحلية كافية للإجابة على تساؤلات المستعملين، مما دفع بمختلف دول إلى السعي لكسب المزيد من المزايا بالانفتاح وتقديم تسهيلات لجذب الاستثمار الأجنبي، وجعل الحاجة ماسة لإيجاد توافق بينة المعايير المعمول بها محليا والمعايير الدولية، وبناءا على ذلك يمكن التطرق من خلال هذا المبحث إلى العناصر التالية:

- ❖ نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية؛
- ❖ مفهوم المعيار المحاسبي الدولي
- ❖ الهيئات الممثلة لمعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول :نبذة عن معايير المحاسبة الدولية

لقد ظهرت المحاسبة كوسيلة لمعالجة وتنظيم المعلومات المالية الاقتصادية لمواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك الأول لمناقشة ووضع إطار نظري للأهداف وتمكن من الوصول إلى هذه الأهداف بالاعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول ناجحة للمشاكل التي تعاني منها المنشأة سواء الناحية المالية أو التنظيمية ومن هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي داخل المؤسسة للتأكد من الفاعلية وتدارك الانحرافات باتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب. وتجاوبا مع التوسع والتطور و التبادل الدولي بين

[1] -مصطفى يوسف كافي وأخرون، مبادئ المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي، ألاردن،2012،ص:115 .

[2] - حمزة بشير أبو عاصي، مبادىء المحاسبة، دار الفكر، ألاردن،1999،ص:15.

مختلف دول العالم،انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية، أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمحاسبة الدولية **IAS** والتي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي، ومن أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات، تم الاتفاق بين مختلف الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة ففي فرنسا،ألمانيا،مكسيكو،هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في 29 جوان1973 ، وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية، وأن تدعم قبولها والتقيد بها وتعزيز العلاقة بينها وبين الاتحاد الدولي المحاسبي (IFAS) واعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية الأهلية التي تصدر باسمها البيانات في أصول المحاسبة الدولية.

منذ عام 1983 تسلمت عضوية اللجنة كل من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين وابتدءا من جانفي 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتدءا من 1999أصبحت اللجنة تضم143 عضو من 104 بلدان يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام المعايير المحاسبية الدولية في تلك المنظمات أو الدول التي لم تنظم إلى عضوية اللجنة.[1]

وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على سياسة تقضي أن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل، كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا ممثلين لا يزيد عددهم عن أربعة مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنية، وإنما لها اهتمام بالتقارير لمالية،وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية كجمعيات المحللين الماليين أول المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتبا را من 1 يناير 1986. وفي عام 1983 توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى إتفاقية عمل مشتركة مع الإتحاد الدولي للمحاسبينIFAC ، من الجدير بالذكر أن يتم التصويت رسميا على إنشائه بمدينة ميونيخ بألمانيا عام 1977 بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في العالم بما في ذلك الجهود التي تستهدف التوفيق بين معايير المحاسبة المطبقة فبمختلف دول العالم .وبناءا على الاتفاقية المبرمة بين المنظمتين فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين يلتزم بتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تطوير أطر عامة تحكم الجوانب الفنية والأخلاقية والتعليمية وذلك بإنشاء اللجان اللازمة. [2]

المطلب الثاني :تعريف المعيار المحاسبي الدولي

بفعل تطور المبادلات التجارية بين الشركات متعددة الجنسيات في مختلف دول العالم،أصبح اجراء المقارنات بين القوائم المالية لهذه الشركات وفروعها أم ا ر عسي ا ر، وأصبح من الصعب تقييم أداء الشركات وفروعها المختلفة في تلك الدول. وقد ترتب عن ذلك الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية، تأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل والصعوبات وتحظى باعت ا رف من طرف الشركات الكبرى ومن طرف الدول.

فالمعايير المحاسبية تعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح، والقياس والتقييم المحاسبي، وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأطراف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية . [3]

وتظهر الحاجة للمعايير المحاسبية من خلال:

1. تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة،فبدون المعايير المحاسبية لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة،وتعكس المركز الصحيح للأحداث المالية.

[1] -شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 2008،ص: 127 .

[2] -أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية واالبالغ المالي، مكتبة المجتمع الج ازئري، االردن،2010،ص:9-10.

[3] -محمد محمود عبد ربه،المعايير المحاسبية المصرية ومشيالت التطبيق، جامعة عين الشمس، مصر،2000،ص:48

2. إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، وغياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة، بالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم.
3. تحديد الطريقة المناسبة للقياس، ويلاحظ بأن المعيار يحدد عدد من الطرق التي قد يشار إليها في تنوع المعايير[1].

المطلب الثالث :الهيئات الممثلة لمعايير المحاسبة الدولية

لقد أسفرت عدة مؤتمرات ناتجة عن الضغوطات المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من مساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، وأهم هذه المنظمات:

أولا :لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم،وقد شكلت هذه اللجنة في عام 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من أستراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية . ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وابتدءا من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتدءا من عام 1999 أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104بلدان يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام المعايير المحاسبية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة بعد.

وقد حدد دستور اللجنة أهدافها بما يلي [2]:

1. صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم؛
2. العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية.

وتحصل اللجنة على إيرادات من بيع منشوراتها كما تتلقى دعما ماليا من الإتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات الكبرى التدقيق .وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاثة عشرة دولة يعينهم الاتحاد الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين واتحاد الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين وهيئة معايير المحاسبة الدولية في أمريكا. FASB وقد أسست اللجنة في عام 1995 المجلس الاستشاري الدولي من الأشخاص البارزين في المراكز الرئيسية في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية،ويتلخص دور المجلس الاستشاري في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل اللجنة عموما عن طريق:

1. إعادة النظر بإستراتيجية وخطط المجلس والتعليق عليها.
2. إعداد التقرير السنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه وفي تنفيذ أعماله.
3. تعزيز المشاركة في عمل اللجنة وقبولها من أوساط المهنة ومستخدمي القوائم المالية واتحادات العمال والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

[1] -حكمت أحمد ال اروي، المحاسبة الدولية، دار الحنين، االردن،1995،ص:47.

[2] -حنين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة 2،دار الثقافة، االردن،2011،ص:106.

4. السعي والحصول على التمويل اللازم لعمل اللجنة بشكل لا يضعف من استقلالها.
5. إعادة النظر بالموازنة والقوائم المالية للجنة IASC .

ويعمل المجلس في بيئة تشجع الأعضاء والمنظمات الممثلة وأعضاء المجموعة الاستشارية وغيرهم على تقديم المقترحات التي تضمن تحديد المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة،مما يضمن جعل معايير المحاسبة الدولية معايير عالية الجودة.[1]

ثانيا :مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

لقد تم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB في عام 1983 وذلك بموجب اتفاقية وقع عليها ممثلو الجهات المحاسبية المعنية في تسع دول وهي :استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية .وتولت اللجنة وضع المعايير المحاسبية الدوليةIAS ، حيث أصدرت 41 معيارا لغاية نهاية عام 2000، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى وإلغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 30 معيا ر.

ويتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة أخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها ويطلق عليها لجنة تفسيرات معايير المحاسبة الدولية SIC ويطلق على كل تفسير SIC حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيرا منذ تأسيسها في عام 1977 لغاية نهاية عام2000 ، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة. وفي عام 1982 تم زيادة عدد أعضاء اللجنة ليصبح 17 عضوا، منهم 13 عضوا ممثلين عن دول معينة يتم تعيينهم بواسطة اتحاد المحاسبين الفدرالي الدولي IFAC وأربع ممثلين عن منظمات تعنى بالتقارير المالية.

وفي عام 1984 تم تأسيس المجلس الاستشاري للجنة المعايير المحاسبية الدولية، أعقبه في عام 1998 زيادة عدد أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC إلى 140 عضوا تمثل جهات محاسبية من101 دولة،كذلك تم تعديل إسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB ، وتم كذلك تعديل مسمى المعايير المحاسبة الدولية IASS إلى معايير التقارير المالية الدوليةIFRSS ، وقد تم إصدار سبعة معايير تقارير مالية دولية لغاية عام2007 ،وكذلك تمت مراجعة 17 معيار من معايير المحاسبة الدولية IASS ، كذلك أعيد تسمية لجنة التفسيرات SIC لتصبح لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية. IFRIC وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي،فالدول بين مطبقة للمعايير بالكامل وبين مجيزة لتطبيقها،على أن الدول التي تمانع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتناقص سنويا بالتدريج، ولا بد لها في النهاية إن أرادت الانخراط في المجتمع الدولي من تطبيق المعايير المحاسبة الدولية.[2]

المبحث الثالث :عرض القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي الجديد.

إن نقطة البداية في التحليل المالي هي القوائم المالية وتعتبر من المخرجات الأساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناءا على العمليات وتسجيلها وترحيلها وترصيدها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها جهات مختلفة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية و شروط إعدادها

أولا :مفهوم القوائم المالية

[1] -حنين القاضي، مأمون حمدان، نفس المرجع السابق، ص:107.

[2] - خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية، اثراء، ألاردن،2012،ص-ص:31-32.

"القوائم المالية هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية و الدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيردات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة.[1]

"القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد واصدار القوائم المالية، ولكن دور المحلل المالي هو إستخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسيرما يعني كل رقم من تلك القوائم المالية".[2]

"القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال."

"إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح و حقيقي والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود، لذلك فان المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة قد تحدد كما هو شائع سنة مالية كاملة.

إن المنتج النهائي لأي نظام محاسبي هو القوائم المالية وهي عبارة عن تقارير تقدم للمهتمين بأمور المشروع سواء كانوا داخل أو خارج المشروع".

ثانيا :شروط إعداد القوائم المالية

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها:

- القوائم المالية تضبط في أجل أقصاه ستة اشهر من تاريخ إقفال السنة المالية، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

- كل عنصر من مكونات القوائم لا بد أن يكون معروف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة .

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم التسجيل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية.
  - طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجية)؛
  - تاريخ الإقفال ؛
  - العملة المستعملة ومستوى التقريب.

- كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:
  - عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها ؛
  - الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة؛
  - إسم الشركة الأم و بالأخص إسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة ؛

[1] -خلدون إب ارهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، االردن،2010،ص:101 .

[2] -هيثم محمد الزغبي، االدارة والتحليل المالي، دار الفكر للنشر، عمان، االردن،2009، ص:191.

- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة ؛
- القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ إلى ألف وحدة ؛

القوائم المالية تقدم معلومات تمكن من اجراء المقارنة مع الفترة السابقة، حيث أن كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة يحتوي على العمود خاص بمبالغ الفترة السابقة وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي.[1]

المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية وأهميتها:

أولا :خصائص القوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في:

1-القابلية للفهم:

ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قارئ القوائم المالية مع إفتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة.

2- الملائمة:

وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في إتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة في المنشأة سواء كانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية.

3- القابلية - للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية وكذلك الإفصاح عن سياسات المحاسبة المستخدمة في القياس واعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات واظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة.[2]

4- الموثوقية:

وتعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

- التمثيل الصادق : بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية؛

- الجوهر فوق الشكل : فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا توجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة؛

- الحياد :وتعني البعد عن التحيز الشخصي وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق إهتمامات جهة معينة من المستخدمين؛

- الحذر والحيطة : تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في إتخاذ الأحكام الضرورية لاجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين

[1] -الياس بدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية، مذكرة ماجيستر،غير منشورة، بسكرة،2009- 2010، ص:38-39.

[2] -حسين القاضي،مأمون حمدان،المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر،ألردن،،2011،ص:274.

إحتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم خاصية الموثوقية.

- الاكتمال : وتعني أن المعلومات المعروضة للقوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

ثانيا أهمية - القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالأتي: أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في إتخاذ القرار. فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك ، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها وا ستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة. وتعتبر أيضا وسيلة لإتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية.[1]

المطلب الثالث : مستخدموا القوائم المالية و أهدافها

أولا :مستخدموا القوائم المالية [2]

المستثمرين - الحاليين و المستقبلين : الإهتمام بالمخاطرة و العائد المتحقق، تساعدهم في إتخاذ القرارات الإستثمار و تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح بالنسبة للمساهمين؛

الموظفون : تقديم معلومات متعلقة بالاستقرار و الربحية، تقييم قدرة المؤسسة على دفع أجورهم؛

-الدائنون : المعلومات المتعلقة بآجال الإستحقاق و القدرة على السداد؛

-الموردون : المعلومات المتعلقة باستحقاق ديونهم؛

-العملاء : المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة؛

-الحكومات و مؤسساتها : توزيع الموارد، نشاطات المؤسسة، تحديد السياسات الضريبية، إحصاءات الدخل الوطني؛

-الجمهور : - معلومات متعلقة بتطور المؤسسة وتنوع نشاطها.

ثانيا:أهداف القوائم المالية [3]

تهدف هذه القوائم المالية إلى:

1. عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترة زمنية معينة.
2. إعطاء - مؤشر دقيق عن المركز المالي للمنشأة.
3. إستخدام - نتائج عمليات المنشأة سواء طويلة الأجل أو القصيرة الأجل.
4. تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما وا ستخدام الجانب الأرجح.

---

[1] -الياس البدوي،نفس المرجع السابق،ص:39-40.

[2] -قصابي إلياس، تحليل القوائم المالية يأداة لتقييم األداء المالي للمؤسسة، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في 2 المؤسسات اإلقتصادية، كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة،نسخة الالكترونية

[3] -هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص:180.

5. التعبير - عن الموجودات بالمنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالموجودات النقدية والمتداولة والسائدة.

المطلب الرابع : عرض القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد

❖ **عرض قائمة المركز المالي**

1- تعريف قائمة المركز المالي :حسب المادة 33 من القانون رقم 11 - 07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه : تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية(المتداولة)والعناصر الغير جارية .حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة إستحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة. [1]

2- تحليل مكونات الميزانيةالمالية:

1-2 الأصول:

وتضم العناصر الاتية:

1-1-2 الأصول الجارية:

يجب أن يصنف الأصل على أنه جاري في الحالات الاتية:

- ✓ عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك خلال دورة مالية واحدة؛
- ✓ عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لفترة قصيرة ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية.
- ✓ عندما يكون أصل نقدي أو معادلة نقدية ولا يوجد قيود على إستعماله.

وتتمثل الأصول الجارية فيما يلي:

- ✓ المخزونات؛
- ✓ الزبائن؛
- ✓ مدينون أخرون ؛
- ✓ حسابات الخزينة الموجب وما يعادلها.[2]

2-1-2- الأصول غير الجارية:

هي الأصول التي يفوق بقائها السنة المالية داخل المؤسسة وتستخدمها لأغ ا رضها الخاصة وتتمثل في:

- ✓ القيم الثابتة المعنوية وتضم شهرة المحل والقيم الثابتة الأخرى ؛
- ✓ القيم الثابتة المادية التي تتضمن الأراضي،المباني،القيم الثابتة الأخرى ؛
- ✓ التثبيتات الجاري إنجازها؛
- ✓ التثبيتات المالية تصم سندات المساهمة،مساهمات وحقوق مماثلة، القروض والأصول المالية غير الجارية.[3]

2 - 2الخصوم:

وتضم العناصر التالية:

---

[1] -بلعجوز حسين،التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، كلية العلوم الاقتصادية واالاجتماعية وعلوم التسير، ص:03-10

[2] -عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، جيطلي للنشر، الجزائر،2009،ص- ص:10-11.

[3] -تقرير لجنة المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية،ترجمة: مجموعة طلال ابو غزالة، منشورات المجتمع العربي، عمان، الاردن، 2011، ص83

2-2-1 -الخصوم الجارية:

يجب أن يصنف الخصم على أنه جاري في الحالات الاتية:

- ✓ عندما يتوقع التسوية خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة؛
- ✓ عندما يستحق السداد أو التسوية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية وتتمثل في الموردون،الحسابات الملحقة، الضرائب.

2 - 2 - 2الخصوم الغير الجارية:

وهي التي تفوق السنة المالية داخل المؤسسة وتتمثل في:

- القروض والديون المالية؛
- الضرائب المؤجلة والمخصصة؛
- الديون الغير المتداولة؛
- المخصصات والمنتجات المقيدة سلفا؛

2-3 رؤوس الأموال الخاصة :

وتتمثل في رأس المال المصدر، رأس المال الغير المطلوب،علاوات،الاحتياطات، فرق اعادة التقييم.[1]

- يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب **SCF** من خلال الشكل رقم 1

SCFالجدول رقم (1): الميزانية المالية حسب

الأصول	القيمة الإجمالية	الاهتلاكات والمؤونات	القيمة الصافية	الخصوم	القيمة الإجمالية
الاصول الغير التجارية التثبيتات المعنوية - التثبيتات العينية أراضي، مباني تثبيتات عينية أخرى تثبيتات قيد التنفيذ تثبيتات مالية مساهمات اخرى وحسابات دائنة ملحقة بها. قروض وأصول أخرى غير جارية. أصل الضرائب المؤجلة. **الاصول التجارية** مخزونات ومنتجات قيد الصنع الحسابات الدائنة و الاستخدامات المماثلة الزبائن - مدينون أخرون الضرائب والرسوم توظيفات وأصول مالية جارية الخزينة				**رؤوس الأموال الخاصة** رأس مال الصادرة، رأس مال غير المطلوب علاوات و احتياطات- احتياطات موحدة فروق اعادة التقيم فرق المعادلة النتيجة الصافية حصة المجموعة رؤوس أموال أخرى حصة الأقلية **الخصوم الغير الجارية** قروض و ديون مالية ضرائب (مؤجلة ومخصصة) ديون غير جارية أخرى مخصصات و منتجات مقيدة سلفا **الخصوم الجارية** الموردون و الحسابات المرتبطة الضرائب ديون أخرى الخزينة	

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على هوام معة،نفس المرع السابق،ص. 265 :

[1] -هوام جمعة،المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسيبة الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2010، -ص:263-264

❖ **عرض دول حسابات النتائج(الدخل)**

1- تعريف جدول حسابات النتائج " :هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة، الايرادات - المصاريف = النتيجة.[1] "هو بيان تلخيص للأعباء والايرادات المؤسسة خلال السنة المالية الحالية لتبرز النتيجة الصافية إذا كانت مكسبا أو خسارة، تمكن المعلومات الموجودة في قائمة الدخل كل المستثمرين والدائنين من تقييم الأداء السابق للمنشاة فتساعد:

- ✓ المستثمرين : تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة ؛
- ✓ الدائنين : تحديد إحتمال إسترداد حقوقهم بالمؤسسة.

وتحتوي قائمة الدخل حسب الطبيعة على مايلي:

- ✓ إنتاج السنة المالية هو عبارة عن رقم الأعمال مطروح منه تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد التنفيذ والإنتاج المثبت واعانات الاستغلال؛
- ✓ استهلاك السنة المالية وهو عبارة عن المشتريات المستهلكة مضاف إليها الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى ؛
- ✓ القيمة المضافة للاستغلال وهو الفرق بين انتاج واستهلاك السنة المالية؛
- ✓ الفائض الاجمالي من الاستغلال وهو مجموع أعباء المستخدمين،والضرائب والرسوم المدفوعة؛
- ✓ النتيجة العملياتية وهي عبارة عن الفائض الإجمالي من الاستغلال مضاف اليه منتجات العمليات الأخرى واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات مطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى والمخصصات والإهتلاكات والمؤونات؛
- ✓ النتيجة المالية وهي عبارة عن لافرق بين المنتوجات والأعباء المالية؛
- ✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية وهي عبارة عن الفرق بين أعباء ومنتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ النتيجة الغير عادية وهي الفرق بين العناصر الغير عادية للمنتجات والأعباء؛
- ✓ النتيجة الصافية وهي الفرق بين النتيجة الصافية للأنشطة العادية والغير عادية[2].

[1] -الياس بدوي، مرجع سابق، ص:45.

[2] -وردة سعاد، معايير المحاسبة الدولية، تداعيات وافاق تطبيقها عللا الاقصاد الوطني، ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة ام البواقي، ص167.

الجدول رقم (2): حسابات النتائج (الدخل)حسب الطبيعة[1]

البيان	المبالغ
المبيعات والمنتوجات الملحقة الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	
إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	
إستهلاكات السنة المالية	
القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	
إجمالي فائض الإستغلال	
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الأعباء المالية	
النتيجة المالية	
النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية - منتوجات- عناصر غير عادية – أعباء--	
النتيجة غير العادية	
صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على غزاوي محمد،نفس المرجع.

[1] -إسماعيل يحي التكريتي واخرون، أسس ومبادىء المحاسبة المالية، الطبعة االولى، دار الحامد، االردن، 2010،ص:259.

وتحتوي قائمة الدخل حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، بحيث يمكن أن نجد عدة طرق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وهذا كما يلي:

- ✓ هامش الربح الإجمالي وهو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال وتكلفة المبيعات.
- ✓ النتيجة العملياتية وهي عبارة عن الفرق بين منتجات أخرى عملياتية والأعباء الإدارية.
- ✓ النتيجة العادية قبل الضريبة وهي عبارة عن مصاريف المستخدمين ومخصصات والإهتلاكات وأعباء مالية مطروح منها المنتوجات المالية.

النتيجة الصافية للسنة المالية وهي النتيجة الصافية للأنشطة العادية مضاف إليها المنتجات الغير عادية مطروح منها الأعباء غير العادية.[1]

الجدول رقم (3): حسابات النتائج(الدخل)حسب الوظيفة

البيان	السنة
رقم الأعمال كلفة المبيعات	
هامش الربح الإجمالي	
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	
النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الأعباء المالية	
النتيجة المالية	
النتيجة العادية قبل الض ا رئب	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية	
النتيجة - الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية - منتوجات. عناصر غير عادية - أعباء	
النتيجة - غير العادية	
صافي - نتيجة السنة المالية	

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الغزاوي محمد،مرجع سابق.

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، العدد29، الصادر في تاريخ 25مارس 2009، ص24-25

❖ **عرض قائمة التدفقات النقدية**

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية: من القوائم الهامة جدا و الاجبارية في النظام المحاسبي المالي كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (" IAS7) قائمة التدفقات النقدية "فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة .

هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهي بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات الاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة.[1]

2- مكونات جدول تدفقات الخزينة

يتكون من ثلاث مصادر وتتمثل في:

2-1 التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية

يقصد بالأنشطة التشغيلية تلك الأنشطة التي تولد مداخيل للمؤسسة، والتي لا تنتمي للإستثمار والتمويل وتتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة، وتتمثل هذه التدفقات في فرق تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلية والخارجية الاتية:[2]

2-1-1 التدفقات النقدية الداخلية من النشاطات التشغيلية :ومن أمثلتها:

- ✓ متحصلات من العملاء المدنيين و أو ا رق القبض؛
- ✓ متحصلات من الفوائد المدفوعة؛
- ✓ متحصلات من عوائد الإستثمار في الأوراق المالية كالأسهم و السندات؛
- ✓ متحصلات من العقود المحتفظ بها بقصد المضاربة؛
- ✓ متحصلات نقدية من المال المعاد من الموردين و الناتج من مردودات المشتريات؛
- ✓ متحصلات نقدية لمشروع تأمين.

2 - 1 - 2 التدفقات النقدية الخارجية من النشاطات التشغيلية

ومن أمثلها:

- ✓ مدفوعات من شراء مواد خام أو بضائع؛
- ✓ مدفوعات لسداد العملاء الدائنون و أوراق الدفع؛
- ✓ مدفوعات رواتب الموظفين و الأجور؛
- ✓ مدفوعات نقدية للحكومة كالضرائب و الرسوم و الغرامات؛

[1] -الياس البدوي، مرجع سابق، ص-ص: 48-49.

[2] -سوزان عطاد، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الاسهم، بحث مقدم استعمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجيستر في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، 2006، ص65-66

- ✓ مدفوعات أخرى فوائد القروض و سداد ضريبة الدخل؛
- ✓ المدفوعات النقدية لعقود محتفظ بها للتعامل و الاتجار.

و للحصول على صافي التدفقات النقدية التشغيلية ذلك باجراء الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية والخارجية.[1]

2-2 التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء وبيع الأصول الثابتة وكذلك الإستثمارات في الديون و ملكية الأسهم و السندات للمؤسسات، ويشمل هذا النوع التدفقات النقدية المرتبطة بحيازة أو بيع الأصول الإنتاجية التي تستخدمها المؤسسة. وتتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية العمليات النقدية الداخلية و الخارجية:

2-2-1 **التدفقات النقدية الإستثمارية الداخلية** :و تتمثل في:

- ✓ المتحصلات التي تحصل عليها المؤسسة من بيع الأصول الإنتاجية مثل الأراضي،المباني،المعدات، المواد الخام؛
- ✓ المتحصلات النقدية التي عليها المؤسسة من بيع الإستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات طويلة الأجل و العقارات المملوكة من قبل المؤسسة؛
- ✓ المتحصلات النقدية من سداد المستحقات فورية والقروض المقدمة لأطراف أخرى غير المؤسسات المالية؛
- ✓ المتحصلات النقدية للعقود المستقبلية و العقود الآجلة و عقود الخيار.

2 - 2 - 2التدفقات النقدية الإستثمارية الخارجية: وتتمثل في:[2]

- ✓ المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات و المصانع و المعدات و الأصول غير الملموسة والأصول طويلة الأجل الأخرى وأي نفقة تتحملها المؤسسة من أجل تصنيع الأصول الثابتة؛
- ✓ المدفوعات النقدية التي تدفع من أجل الحصول على استثمارات طويلة الأجل ؛
- ✓ المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية و العقود الآجلة.

3-2 **التدفقات النقدية من النشطات التمويلية**

يقصد بالنشاط التمويلي كما هو وارد بمعيار الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات حقوق الملكية،و الاقتراض بالمؤسسة و هو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم، و تتمثل فيما يلي:

- ✓ المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو الصكوك الملكية الأخرى ؛
- ✓ المدفوعات النقدية للملاك للإقتناء و إسترداد أسهم المؤسسة؛
- ✓ المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية و القروض و أوراق الدفع و السندات؛
- ✓ السندات النقدية للمبالغ المقترضة؛
- ✓ المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الالتزام القائم والمتعلق بعقود التأخير التمويلي[3]

3- طرق إعداد دول تدفقات الخزينة :

و يتم بطريقتين و هما:

---

[1] -وردة سعاد، مرجع سابق، ص: 169.

[2] -كمال الدين المهراوي، تحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2006، ص156.

[3] -كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع السابق، ص:157.

1 -الطريقة المباشرة

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الاجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية" الزبائن، الموردين،الضرائب "قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، و يتم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية[1].

الجدول رقم (4): التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة	السنة
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة. الضرائب على النتائج المدفوعة.			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المالية. الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية. الحصص والاقساط المقبوضة حتى النتائج المستلمة.			
صافي تدفقات الخزينة المتاتية من أنشطة الاستثمار			
تدفقات الخزينة المتاتية من أنشطة التمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم. حصص الإرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.			
التحصيلات المتاتية من القروض.			
صافي تدفقات الخزينة المتاتية من انشطة التمويل (ج)			
تاثي ا رت تغي ا رت سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معدلاتها عند اقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبة			

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الياس بدوي، مرجع سابق، ص 52.

[1] -الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية، العدد19، في تاريخ 25 مارس 2009، ص26-27.

2- الطريقة الغير مباشرة

إن الطريقة الغير مباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة" و الإهتلاكات،تغيرات الزبائن،المخزونات، تغيرات الموردين [1]

الجدول رقم (5): دول التدفقات النقدية(الطريقة غير المباشرة)

البيان	الملاحظة	السنة الماليةN	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتاتية من انشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) ل:			
*الإهتلاكات والمؤونات.			
*تغير الضرائب المؤجلة.			
*تغير المخزونات.			
*تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى			
*تغير الموردين والديون الاخرى			
*نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة.			
التحصيلات عن عمليات التنازل عنال قيم الثابتة.			
تأثير تغي ا رت محيط الادماج(التجميع)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة أ رس المال النقدي			
إصدار القروض			
تسديد القروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية			
تأثير التغي ا رت سعر العملات الأجنبية			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الياس بدوي، مرجع سابق، ص.53

[1] -حسن احمد الدحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني، مشق، 2008، ص215-217

❖ **عرض قائمة التغير في حقوق الملكية(الأموال الخاصة)**

1- تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية :

"معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملاحق جدول يبين تطوير الأموال الخاصة، بينما جعل المعيار IAS1 هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، يتم من خلالها تحليل التغيرات المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة، تعتبر قائمة التغيرات حقوق الملكية من القوائم المالية الحديثة، وقد تم استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة.

قائمة الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب ادراجها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

- ✓ النتيجة الصافية.
- ✓ كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة.
- ✓ تأثير تغي ا رت الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.
- ✓ النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة ؛
- ✓ العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة ؛
- ✓ توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة. [1]

2- مز ايا قائمة التغير في حقوق الملكية: وتحقق هذه القائمة المزايا الاتية:

- ✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى ؛
- ✓ التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة. [2]

[1] -الياس البدوي، مرجع سابق، ص : 54.

[2] -خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص: 30.

الجدول رقم (6): تغير الأموال الخاصة

البيان	الملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الاصدار	فارق التقييم	فارق اعادة التقييم	الاحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبرN-2						
التغيرات في الطريقة المحاسبية تصحيح الأاخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة أ رسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبرN-1						
التغيرات في الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إ عادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة أ رسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر						

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الياس بدوي، مرجع سابق، ص55.

خلاصة:

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية هي ناتج التطور الاقتصاد العائد في مجال المال والأعمال، إذ أصبحت بمثابة الأساس والإطار التي تمارس فيه المنشأة أعمالها المحاسبية الناتجة عن العمليات والأحداث المالية على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها، ولقد تم إصدار هذه المعايير من قبل هيئات دولية متخصصة، والتي تضم في صفوفها ممثلين للهيئات المحاسبية المهنية وخبراء على قدر من الكفاءة المهنية، وقد شملت هذه المعايير مجالات محاسبية عديدة تخص إعداد القوائم المالية بشكل يتلاءم مع متطلبات مستخدمي القائم المالية من توفير المعلومات كاملة وأكثر شفافية وذات جودة عالية تساعد في بناء القرارات السليمة.

ومن خلال هذا الفصل تم ادراك أن المعايير المحاسبية الدولية مرجع لا غنى عنه يسترشد به المهنيون في جميع دول العالم.

الفصل الثاني:

تحليل القوائم المالية باستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد

تمهيد:

في ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وعملا على تشجيع وجذب الاستثمار الحقيقي والمالي بات من الضروري توفير أسس وقواعد، ومفاهيم محاسبية موحدة للمؤسسات بكافة أشكالها القانونية، ومختلف أحجامها ونشاطاتها، لهذا أصبح من الضروري أن تنتهج المؤسسات الجزائرية النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا من أجل الوصول بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى إعداد، وتحليل القوائم المالية بكل شفافية، وإفصاح تام على المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في بناء القرارات وتعتبر بداية 2010 هي الانطلاق الرسمي لإعداد قوائم وفق مبادئ المحاسبة التي نص عليها القانون الخاص بالنظام المحاسبي المالي الجديد، والذي يهدف إلى تحقيق قراءة موحدة للقوائم المالية دوليا. وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- المبحث الأول :ماهية المخطط المحاسبي الوطني؛
- المبحث الثاني :ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- المبحث الثالث :تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول :دراسة وتحليل المخطط المحاسبي الوطني

بعد الاستقلال، استعانت الجزائر بالمخطط المحاسبي الفرنسي العام (PCG)لعام1957 ، والذي بقي ساري المفعول حتى عام" 1976، تاريخ تطبيق المخطط المحاسبي الوطني PCN بموجب أمر29 أفريل " 1975، الذي يواكب ويتكيف مع الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر آنذاك .حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالجزائر، التشريع الذي لم يعرف إلا بعض التغيرات منذ صدوره.

المطلب الأول :لمحة عن المخطط المحاسبي الوطنيPCN

أولا :مراحل التطور التاريخي للمخطط المحاسبي الوطني

وضع المخطط المحاسبي الوطني حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي وضع لتلبية حاجات المحاسبة الوطني . أما عن التطور التاريخي للمعايير المحاسبية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هي الفترة التي عرفت إنجاز عدة برامج استثمارية هامة منها:

- برامج إنتاجية خلال سنوات الستينات والسبعينات.
- برامج اجتماعية وقاعدية خلال الثمانينات والتسعينات

والتطرق إلى النشاط المحاسبي يسمح لنا بالتوقف على المراحل التالية:[1]

في 5 ماي 1972 بمناسبة التنصيب الرسمي للمجلس الأعلى للمحاسبة، حدد وزير المالية آنذاك الأهداف المسندة للمخطط الوطني المحاسبي وهي:

1. استعمال حسابات تتماشى ومتطلبات الشركات والمؤسسات العمومية؛
2. يسمح للدولة بمراقبة القطاع العمومي والقطاع الخاص، وتكون هذه المراقبة باستعمال النتائج المحصل عليها من خلال النشاطات السنوية؛
3. اعتماد الجرد المستمر في تقييم المخزونات؛
4. استخدام الحسابات المؤقتة(الوسيطة)؛
5. استعمال المخطط المحاسبي الوطني PCN يسمح للمؤسسة بتحقيق أهداف إحصائية، تعتبر كأداة تسيير فعالة تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين تسيير المؤسسة على ضوء النتائج المحاسبية؛
6. يعتبر المخطط الوطني المحاسبي وسيلة للتحكم في التنظيم والتوقعات الاقتصادية، داخل المؤسسات الجزائرية.
7. إ عتماد معايير واضحة في إعداد الوثائق المحاسبية.
8. امداد المحاسبة الوطنية بمعلومات ذات دلالة واضحة، يمكن اعتمادها كأداة إحصائية تنبؤية.[2]

وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة، والذي قام بإنشاء خمسة محاسبية قطاعية:

[1] -حواس صالح، التوجه الجديد نحو معايير االبالغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2008، ص197.

[2] -حمادي نبيل، مرجع سابق، ص:05.

- القطاع الزراعي سنة1987
- قطاع التأمينات سنة1987
- قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة1988
- القطاع السياحي الصادر سنة1989
- القطاع البنكي الصادر سنة1992

تقدم هذه الخمسة مخططات عموما قائمة الحسابات، شرح المصطلحات وقواعد سير الحسابات والوثائق الشاملة الخاصة:

- من " 1991-1998 " عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة تحولا، حيث دخل مفهوم اقتصاد السوق واستقلالية المؤسسات وتم تحويلها إلى شركات ذات أسهم، وذات مسؤولية محدودة، مما أجبر العديد من الهيئات المختصة بالتدخل في معايير المحاسبة في الجزائر؛[1]

- اتخذت الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية اجراءات من أجل مخطط الحسابات مع نشاط المؤسسات التجارية خصوصا

- المجلس الوطني - للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبة المعتمدين كلفوا بنص القانون 91/08والمرسوم التنفيذي 920/20 ؛

- تعريف الطرق العادية للتفتيش والمراقبة .

- إبداء كل رأي حول المسائل التقنية المتعلقة بالمحاسبة قانونيا وماليا.

كما تم اتخاذ اجراء بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة " CNC " 1998-2004 " بمرسوم تنفيذي رقم :- 96 318 وتم تنصيبه من طرف وزير المالية وحدد له هدفين:

- مراجعة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية والاقتصادية المسجلة منذ 1998؛

- متابعة أشغال إعداد المعايير من أجل تحرير مخططات محاسبية للقطاعات وابداء الرأي حول المسائل المطروحة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

- سعي إلى تحديث المخطط المحاسبي الوطني، حيث أوكلت المهمة لمجموعة خب ا رء فرنسيين تابعين[2]

- المجلس الوطني للمحاسبين". CNC "
- مجلس المنظمة الفرنسية للخب ا رء المحاسبين". CSOEC "
- الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات". CNCC "

شكل المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة، تضطلع بمهمة التنسيق، ثم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى :تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛
- المرحلة الثانية : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛

[1] -حواس صالح، مرجع سابق، 198.

[2] -مداني بن بلغيث، أهمية إصالح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، دكتوراه في العلوم االقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004،172.

- المرحلة الثالثة : التكوين لمخطط المحاسبي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية؛
- المرحلة الرابعة :المساعدة على تحسين عمل المجلس الوطني للمحاسبة.

ثانيا :أهداف ومبادئ المخطط المحاسبي الوطني[1]

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى ما يلي:

التسجيل - الكامل : أي تسجيل البيانات المحاسبية وحفظها وفق الترتيب الزمني الذي تحقق فيه.

- مراقبة مدى صحة ودقة البيانات، والقيام بعملية التصحيح؛

- التنظيم في المؤسسة يتجسد من خلال تبنيها المخطط المحاسبي مع اختيار نماذج للوثائق اللازمة والاجراءات المختلفة؛

- تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب

- توفير المعلومات للهيئات الاقتصادية؛

- تسهيل عملية التنبؤ بشكل أساسي من أجل متطلبات التخطيط المركزي الجزائري

- إعداد أداة تسيير ديناميكية، تسمح باتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها من أجل تعديل اتجاه المؤسسة في الوقت المناسب، وبالتالي وضع أسس جديدة لتقدير التسيير.

أما المبادئ[2]:

1. مبدأ الكيان القانوني المادة 1 من الأمر 75 - 35 تحدد المؤسسة الملزمة بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛
2. مبدأ العملة النقدية نص المادة 9 على استعمال العملة الوطنية؛
3. مبدأ الجدية تنص عليه المادة 13 من الأمر 75 - 35 حيث تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل التدفقات بعناية؛
4. مبدأ سنوية الدورات تنص عليه المادة 16 من الأمر 75 - 35 يحدد تاريخ إغلاق كل دورة في12 - 31
5. مبدأ التكلفة التاريخية تنص عليه المادة 18 و 21 من الأمر 75 - 35 في تقييم كل عناصر الميزانية
6. مبدأ الحيطة والحذر تنص عليه المادة 22 من الأمر 75 - 35 الذي بمقتضاه يسمح للمؤسسات بتأسيس مؤونة لتدني قيم الأصول وذلك في حدود المعقول؛
7. مبدأ استقلالية الدورات ويمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة الذكر بما في ذلك ضرورة القيام بالجرد السنوي عند كل دورة؛
8. مبدأ ثبات طرق تقسيم الحساب ويمكن استنتاجه من خلال مبدأ التكلفة التاريخية.

المطلب الثاني :نقائص المخطط المحاسبي الوطني

أولا :النقائص المتعلقة بالجانب النظري للمخطط المحاسبي الوطني

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة والحسابات المرتكبة.

[1] -بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999،ص:39.

[2] -بوتين محمد، نفس المرجع السابق، ص: 40.

التقصير المفاهيمي:[1]

يتعلق التقصير المفاهيمي بالإطار المفاهيمي، الأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية وأيضا المبادئ المحاسبية المرتبطة بتعريف المفاهيم المحاسبية والتنسيق المحاسبي.

غياب إطار مفاهيمي ولو بسيط وبدون أي مرجعية تذكر من جهة، ومن جهة أخرى فالمشاكل والحالات الجديدة غير المتوقعة من طرف المخطط المحاسبي الوطني، وان كانت مفسرة من طرف أصحاب الاختصاص غير أن هذه التفسيرات لا تكون حتما متطابقة، كما أن عدم إعطاء تعريف واضح ودقيق للأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية يدرج ضمن التقصير المفاهيمي.

يعطي النطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني امتياز لمعلومات الاقتصاد الكلي والإحصاء عن طريق عرض وتصنيف وترتيب البيانات المحاسبية حسب طبيعتها وعلى سبيل المثال فإن إعداد جدول حسابات النتائج يسهل حساب الناتج الخام والقيمة المضافة ... الخ.

غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين، الملاك ... الخ

كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعاريف واضحة لبعض المفاهيم مثل : الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج، التكاليف.

ولم يدقق شروط مسكها في الحسابات، وعند إجراء تعديلات على المخطط المحاسبي الوطني بإحداث مخططات قطاعية، أهمل كثيرا الجانب الخاص بتطوير واستعمال المحاسبة التحليلية.

✓ **مشاكل التقصير على مستوى المصطلحات:**[2]

- عدم الدقة ووجود العديد من الثغرات والتناقصات في بعض المصطلحات المستعملة؛
- المصطلحات القاعدية للمحاسبة غير معرفة بدقة مثل الصادقة، الشفافية المالية، منفعة المعلومة؛ الأهمية النسبية، محاسبة التعهدات، استمرارية الاستغلال .... الخ؛
- المخطط المحاسبي لم يعط تعاريف دقيقة لبعض العناصر المحاسبية ونذكر على المثال لا الحصر ما يلي:

- الأصول مع(مرجعية فكرة م ا رقبة المصادر، الحوادث السابقة، الفوائد الاقتصادية المستقبلية)؛
- الخصوم مع(مرجعية فكرة الواجبات الراهنة، الوقائع السابقة، خروج المصادر المستقبلية)؛
- النواتج مع(مرجعية فكرة نمو المنافع الاقتصادية خلال سير النشاط وزيادة الأموال الخاص)؛

التكاليف مع (مرجعية فكرة التقليل من المنافع الاقتصادية خلال القيام بالنشاط العادي للمؤسسة وتقليل الأموال.

- تعريف رأس المال المالي ورأس المال المادي غير مدقق ونفس الشيء عند التفريق بين الأصول العادية وغير العادية والخصوم العادية والخصوم الغير سائلة ونذكر على سبيل المثال فيما يخص الأصول العادية، استثمارات الأراضي، المباني، التجهيزات ....الخ .أما الأصول غير العادية فيمكن ذكر الإعانات الحكومية هذا من جهة ومن جهة أخرى فيما يخص الخصوم العادية نذكر الموردين، أوراق الدفع، القروض البنكية، أما الخصوم غير العادية يمكن ذكر القرض الإيجاري والخصوم المالية.

[1] -فيروز خويلدات، الاصلاح المحاسبي في الجزائر، ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، سنة 2010،ص:60.

[2] -فيروز خويلدات، الاصلاح المحاسبي في الجزائر، مرجع سابق، ص73.

غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني[1]

يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من شأنها تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، وهذا سواء من الجانب المنهجي أو المحاسبي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية كما يجب الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حساباتها والناشطة بالجزائر ضئيل جدا حيث يفرض القانون هذا الاجراء إلى على المؤسسات المسعرة في البورصة.

ثانيا :النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني

- ✓ ترتبط هذه النقائص أولا بالإطار المحاسبي، من حيث أن تبويب المخطط المحاسبي الوطني الحالي لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، منه على سبيل المثال: رأس المال الصادر ورأس المال المكتتب غير المطلوب في المجموعة الأولى، والاستثمارات المالية في المجموعة الثانية، والنواتج للقبض في المجموعة الرابعة.
- ✓ أما فيما يخص تصنيف الحسابات، فلم توضح الأصول الجارية وغير الجارية، والخصوم الجارية وغير الجارية، من ناحية أخرى فان تعريف مجموعات الأصول مبني على أساس قانوني(الذمة المالية)الأمر الذي لا يمكن المؤسسة من تقييم أدوات الإنتاج، او لتمييز بين أصول الاستغلال وخارج الاستغلال. كذلك لا يفرق بين سندات التوظيف التي هي قصيرة المدى وسندات المساهمة التي تعتبر استثمار لها قيمة دائمة.
- ✓ في الجانب الخاص بالوثائق الختامية، نجد أن المؤسسة مطالبة بإنجاز العدد الهائل سبعة عشرة جدولا بالتفصيل لجميع الحسابات التي جاءت في المخطط مهما كان حجم نشاط المؤسسة هذا من ناحية، من ناحية أخرى الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يظهر معلومات الفترة السابقة حتى يمكن اجراء المقارنة.
- ✓ فعلى مستوى الميزانية فان وضعية الذمة المالية أهم من الوضعية الاقتصادية حيث لا تعكس القيمة الجارية من خلال استخدامها للتكلفة التاريخية في تقييم الأصول اوالالتزامات، كما توجد صعوبة في تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين، وقابلية المخزون للبيع، وكذا العمر الإنتاجي للأصول المملوكة والعناصر المعنوية.

أما في جدول حسابات النتائج لا يفرق بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية.

- ✓ قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي حتى و إن وجدت فهي عامة، فالمخطط الوطني يعتمد على التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم في تاريخ الجرد، لم تحدد طريقة لتقييم المدخولات و المخرجات من المخزن بل تركت الحرية للمؤسسات في اختيار الطريقة المناسبة لها، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يتم فيه التقييم بالقيمة العادلة للعناصر النقدية . كذلك الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق لم يتم معالجتها والمخطط المحاسبي لم يقدم أي توضيح حول طرق الاهتلاكات، وكذا معادلاتها، وكيفية تكوين مؤونة، تدني المخزونات و الحقوق المشكوك في تحصيلها.[2]

[1] -تقرير اللجنة المكلفة باصلاح المخطط المحاسبي الوطني، سنة 1999، ص09.

[2] -شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2009،ص:16.

- ✓ أخيرا التعاريف المقدمة لبعض المجموعات وفروعها لا تناسب محتواها، مثلا في المجموعة الأولى حساب 18 الربط بين الوحدات لا يمثل وسيلة للتمويل المقدمة أو المتروكة تحت تصرف المؤسسة. أما في المجموعة الأربعة نجد حسابات لا تمثل حقوق مثل حساب 40 حسابات الخصوم المدينة، المصروفات قيد التعيين، سندات المساهمة والكفالات، أما حساب 42 يضم حسابات ليست لها علاقة بالاستثمارات، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يقدم مصطلحات وتعريفات أكثر وضوح.
- ✓ أما فيما يخص المعالجة المحاسبية لبعض العمليات نجد أن المخطط المحاسبي أهمل القروض الإيجارية، والعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، الإدماج او لتصفية.

ويمكن تحديد جوانب القصور فيما يلي:

- اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية وظهور مشكل التضخم؛
- إهمال المقاربة الوظيفية في إعداد القوائم المالية؛
- عدم اعتماد جداول تدفقات الخزينة.

المطلب الثالث :مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر

تتمثل مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر في الاتي:

أولا :الحاجة إلى قواعد محاسبية موحدة على المستوى الدولي

إن توسع وعولمة أنشطة المنظمات أدى إلى تزايد تعاملات المؤسسات الأجنبية ما نتج عنه ضخامة في الاحتياج المالي، الذي يمثل أساس التطور الحديث لأسواق رؤوس الأموال الأجنبية، فهذه الرؤية دائما في تزايد مستمر مما يستدعي اللجوء إلى المحاسبة كونها تعتبر وسيلة اتصال عن طريق محتواها ووسائل تطبيقها من بلد إلى أخر، فالقواعد الأساسية للمحاسبة يتم إعداد ما على المستوى الوطني، وهذا تماشيا والأهداف المحلية كابراز الوضعية المالية للمستثمرين وللسلطات الجبائية والبنوك. [1]

ثانيا :التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر

إن توجهات الاقتصاد الجزائري وانفتاحه على الاقتصاد العالمي جاء لمواكبة ما يدور على الساحة العالمية سواء من ناحية تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، او من ناحية التطور التكنولوجي والمقتضيات الصناعية الحديثة، تسعى الجزائر اليوم الى زيادة نسبة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر ودخول العديد من المؤسسات الدولية للاستثمار فيها عن طريق جلب المستثمرين الأجانب، من خلال تبسيط الإجراءات والمعلومات المالية والمحاسبية لوقايتهم من المشاكل، كما تعمل الجزائر على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الذي باشرت فيه، ومما زاد في تعزيز هذا المسار الارتباطات الجديدة للجزائر خاصة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عنها من فتح المجال للاستثمار الأجنبي.[2]

ثالثا :محدودية المخطط المحاسبي الوطني

نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر والتي مست المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة، يتضح جليا آن المحيط المحاسبي الوطني لم يعد يلائم ويساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناشئة عن التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر، وهي من بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى التوجه بنظامها المحاسبي نحو مفهوم

[1] -عبد الناصر نور، طالل حجازي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة ألاردنية " متطلبات التوافق والتطبيق"، دليل المحاسبين، ص05.

[2] -حازم ليبالري، النظام االقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، مصر، 2000،ص:3 .

المحاسبة المالية؛ حيث نجد آن طريقة تقديم المخطط القديم كانت تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري، مما لا يتناسب مع الأوضاع الجديدة، كما آن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح وعدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر. [1]

رابعا :تطوير بورصة الجزائر

من خلال تطبيق الشركات المقيدة في البورصة للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك لضمان مستوى عالي في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين. [2]

المبحث الثاني :ماهية النظام المحاسبي المالي

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية، واتساع رقعة أعمالها أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، مما جعل ظهور المعايير المحاسبية أمرا ضروريا، فالهدف الأساسي للمعايير هو تقريب وتوحيد وتكييف الأنظمة المحاسبية المحلية مع ما هو موجود على المستوى الإقليمي والعالمي مما أوجب الجزائر استبدال نظامها المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي الجديد.

المطلب الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي

أولا :تعريف النظام المحاسبي المالي

إن مشروع النظام المحاسبي الجديد كما جاء في الجريدة الرسمية مستمدة من المعايير الدولية AS/IFRSبحيث دخل ميدان الاستعمال في الجزائر ابتدءا من جانفي. 2010 يعتبر النظام المالي المحاسبي إعادة صياغة للنقائص الموجودة في المخطط الوطني المحاسبي لسنة 1975والذي يتدرج في إطار عمليات التحديث المصاحبة للإصلاح الاقتصادي الذي باشرته الجزائر، كما يعتبر في الحقيقة تغيير الثقافة المحاسبية المالية ومحاولة التقارب مع المعايير المحاسبية الدولية، الذي يعتبر المرجع العالمي باعتبارها مطبقة من طرف أكثر من 120 منظمة مهنية في العالم. [3]

وقد جاء في القانون 11 /7 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 حول النظام المحاسبي في المادة903 جاء تحت تسمية المحاسبة المالية والتي تعرف أنها " :نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين مع معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها، وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية ." [4]

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي؛
- إعطاء مفاهيم جديدة لكل من الأصول والخصوم؛
- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛
- تنظيم مهنة المحاسبة؛

---

[1] -سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الج ازئر " المعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، غير منشورة،. 2009، ص16.

[2] -مزياني نور الدين، فروم محمد صالح، ملتقى دولي بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية »مقومات ومتطلبات التطبيق"، جامعة الوادي الجزائر،17-18،جانفي2010،ص:09.

[3] -روتال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، غير منشورة، باتنة، محاسبة وتدقيق، ص85.

[4] -الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد 74،2007،ص03.

- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية بالإضافة للإيضاحات الخاصة بها؛
- تحديد قواعد الحسابات.

ثانيا :أسباب اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد

سنتناول في هذا العنصر أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى انتهاج معايير المحاسبة الدولية.

✓ **الأسباب الداخلية**

تكمن الأسباب الداخلية في:

- النظام المحاسبي السائد لا يتماشى مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق.
- طغيان النظرة القانونية على المخطط المحاسبي القديم بشكل كبير رغم أنه وضع لتسير واحكام الرقابة على الحياة الاقتصادية للمؤسسة وبالتالي أصبح لا يخدمها بل يخدم مصالح الدولة.
- تمكين المؤسسات الجزائرية من الحصول على معلومات صادقة وشفافة تعكس الوضعية المالية.
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية والسماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد العالمي.
- ظهور اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية أي الافتقار إلى لغة المحاسبة قبولا.[1]

✓ **الأسباب الخارجية**

تكمن الأسباب الخارجية في:

- في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تظهر ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بهدف خلق انسجام في الأنظمة المحاسبية، وتمكين الجزائر من الاندماج في الاقتصاد العالمي بأكثر فعالية؛

تطور الأسواق المالية وتزايد احتياجات المؤسسة للتمويل، مما يفرض على المؤسسات الجزائرية ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية حتى تتمكن المؤسسات من اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية.

- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الاجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، سواء من حيث الاجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية.
- افرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي هذه التغيرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية وفي إطار معايير المحاسبة الدولية وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد؛
- تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري.[2]

ثالثا :مراحل إنجاز النظام المالي الجديد

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك هذه العملية أوكلت للعديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت اشراف وزارة

[1] -ايت محمد م ارد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات وأهداف، ملتقى وطني حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقاته في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة، 2010،ص: 51.

[2] -بلعادي عمار، افاق وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، ملتقى وطني حول: معايير المحاسبة الدو لية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، سوق اه ارس، الج ازئر، 25 ماي 2010،ص: 12

المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975 - 35 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد، وقد مرت هذه العملية بثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى :تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع اجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية، وفي نهاية هذه المرحلة وضعت ثلاثة خيارات ممكنة هي:

- **الخيار الأول :**إبقاء تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرات المحيط القانوني الاقتصادي في الجزائر.
- **الخيار الثاني :**ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المحاسبة الدولية IASBاوبالتالي وجود نظاميين محاسبيين يمكن أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف. [1]
- **الخيار الثالث :**هذا الخيار يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة الدولية، إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد 10/201005/ واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المحاسبة المالية الأمريكية FASB أو التوجيهات الأوروبية.

المرحلة الثانية :تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.

المرحلة الثالثة :وضع نظام محاسبي جديد. [2]

رابعا :أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي :يمكن تلخيص أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي في الجدول التالي مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني:

[1] -شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد االقتصاد العدد55،مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية االقتصادية الجزائرية، 2006،ص: 67.

[2] -ايت محمد مراد، أبحري سفيان، مرجع سابق، ص: 4-5.

الجدول رقم 7: تطورات النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي الجديد	المخطط المحاسبي الوطني
شهرة المحل تسجل ضمن الأعباء.	شهرة المحل تسجل ضمن القيم المعنوية.
المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء، ومدة امتلاك الأصل المعنوي يمكن أن ترفع حتى إلى 20 سنة.	تسجل نفقات التطوير ضمن المصاريف الإعدادية. المصاريف الإعدادية تسجل ضمن الاستثما ا رت ويتم إطفاؤها بعد ذلك، ومدة إطفائها 5 سنوات.
المبلغ القابل لاهتلاك الأموال المعنوية يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية للأصول المادية والمعنوية.	المبلغ القابل للاهتلاك لا يأخذ في الحسبان القيمة الباقية للأصل المادي والمعنوي.
المخزونات لا يمكن أن تقام إلا عن طريق الداخل أولا الخارج أولا أو عن طريق التكلفة الوسطية المرجحة.	توجد هناك ثلاث طرق لتقييم المخزونات FIFO، LIFO التكلفة الوسطية المرجحة.
الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم وفقا لطبيعتها وتقيد في الأصول والديون بمبلغ يوافق ادني قيمة بين القيمة العادلة للأصل والقيمة المحسنة لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء	حسب المخطط فان أي أصل لا يظهر في محاسبة أي تاجر إلا إذا كان هذا التاجر يملك الأصل فعلا وبالتالي عدم تسجيل الأصل محاسبيا معناه عدم تسجيل الامتلاك، فالمخطط المحاسبي الوطني لم يأخذ بعين الاعتبار القرض الايجاري.
بخصوص المؤونات نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يقر بان الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة خلال تاريخ إقفال الدورة وليس الوضعية المستقبلية للمؤسسة وهنا لا يسمح بتكوين مؤونات بتكاليف منتظرة مستقبلا وهو الحال مع مؤونة الإصلاحات والصيانة.	يسمح القانون الجزائري بتكوين كل المؤونات بما فيها مؤونات الإصلاحات الكبرى.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المقارنة بين PCN. SCF

المطلب الثاني :أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد وخصوصياته

أولا :أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد

إن النظام الجديد يسمح بجعل النظام المحاسبي في الجزائر متلائم مع الظروف الاقتصادية الراهنة خصوصا وان الجزائر قد فتحت المجال للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمته في تحسين جودة المعلومة المالية، وهذا لكونه يضع إطارا تصوريا يسهل من عملية التسجيل ومراقبةالحسابات والرامي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- أداة تجهيز المعلومات الاقتصادية والمالية والنقدية عن طريق تجميع البيانات ومعالجتها.
2- أداة لفرض الرقابة على الأنشطة الاقتصادية وما ينجم عنها من أنشطة مالية ونقدية لمنع الغش أو الاختلاس أو الهدر أو التبذير؛
3- أداة الإعداد وتجهيز التقارير المالية وتهيئة السبل والمتطلبات لتحليلها وتفسيرها؛
4- متابعة البيانات المحاسبية بكفاءة على إن تتم هذه المتابعة بأقل تكاليف؛-
5- الحصول على تقارير دورية وسريعة؛-
6- تحقيق درجة عالية من الدقة في إثبات عمليات المشروع؛-
7- العمل على تجنب احتمالات التلاعب والغش والتحريف والتمويه؛-
8- إيجاد وتوفير معلومات وبيانات مفيدة لمختلف الأطراف التي تحتاجها وبخصائص نوعية محددة مثل- الصدق والثبات والملائمة وتوفير هذه المعلومات بالوقت المناسب؛
9- تمكين المشروع من الاحتفاظ بدفاتر وسجلات منتظمة مع مراعاة جدوى اقتصادية لهذا النظام عن طريق الموازنة بين منافع النظام وتكاليفه؛
10- النظام المحاسبي يوفر وسائل الرقابة الداخلية والضبط الداخلي والمحافظة على أصول المشروع من السرقة وسوء الاستعمال.[1]

ثانيا :خصائص النظام المحاسبي المالي

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي :

1- يتصف النظام المحاسبي بقدرته على توفير المعلومات اللازمة وبالسرعة المطلوبة، حيث تمتاز هذه المعلومات بالدقة.
2- المرونة حيث يطرأ على المنشأة مجموعة من الظروف تستدعي إحداث بعض التغيرات فإذا كان النظام المحاسبي مرنا فانه يستوعب هذه التغيرات.
3- توفير النظام المحاسبي لمجموعة منتظمة من الدفاتر والسجلات المحاسبية وبأقل تكلفة ممكنة.
4- يشمل النظام المحاسبي على مجموعة من التعليمات الضبط الداخلي والرقابة الداخلية.
5- قدرة النظام المحاسبي على تحقيق الأهداف التي تم إيجاده من اجلها وبأقل وقت ممكن واقل تكلفة. فمثلا ما فائدة توفير المعلومات المطلوبة للإدارة بعد انتهاء وقت اتخاذ الق ا رر أو توفيرها بتكلفة باهظة؛
6- كون النظام المحاسبي الملائم للمنشأة من حيث طبيعة نشاطها وحجم عملياتها وشكلها القانوني. فالنظام المحاسبي الملائم لشركة تجارية قد لا يناسب شركة صناعية وكذلك النظام المحاسبي الملائم لمشروع فردي لا يناسب شركة مساهمة.[2]

[1] -مداني بن بلغيث، أهمية إصالح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، اطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم االقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،ص9.

[2] -www.etudient.dz,14:47,08/03/2015.

المطلب الثالث :آفاق وتحديات المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي

إن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد هو مستوحى من معايير المحاسبة الدولية، ستكون له فوائد كثيرة على المستوى الكلي أي الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الجزئي بالرغم من الصعوبات التي يواجهها في التطبيق، وفيما يلي نوجز أهم الآثار الايجابية، وصعوبات تطبيق هذا النظام كالاتي:

أولا :الآثار الايجابية لتطبيق المعايير المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجديد

يمكن ذكر الآثار الايجابية لتطبيق هذا النظام في النقاط الآتية:

1. تدعيم المستثمر بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين؛ الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال.
2. زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية.
3. المقارنة الموضوعية زمنيا على مستوى الوحدة، ومكانيا على المستوى الوطني والدولي بين الوحدات؛-
4. يمثل فرصة حقيقية للمؤسسات الجزائرية لتحسين تنظيمها الداخلي والدخول في بورصة الجزائر. [1]
5. ان اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الافصاح والشفافية، وبالتالي امكانية الدخول الاسواق المالية العالمية، وتحسين جودة المعلومات التي ينتهجها النظام المحاسبي، وبإعداد قوائم مالية موحدة سيشجع انفتاح اسواق المال الوطنية، وزيادة الاستثمارات المالية.
6. تبسيط التحليل المالي، فالقوائم المالية حسب النظام المالي معدة بقيم حالية حقيقية. [2]

ثانيا :صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الج ا زئرية يفرض عليها بعض الصعوبات يمكن ذكر البعض منها كالتالي:

1. حداثة النظام وعدم توفر الخبرات اللازمة التي تشرف على تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.
2. نقص المراجع وعدم توفر دليل محكم للنظام المالي المحاسبي الجديد الذي يساعد العاملين في مهنة المحاسبة على تطبيقه.
3. ضعف ونقص التكوين في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد.
4. نقص البرمجيات للنظام المحاسبي المالي الجديد التي من شانها المساعدة على تطبيقه [3]

ارتفاع تكلفة تكوين الاطارات من المحاسبين، والخبراء، والأكاديميين وذلك لتدريب هذه الاطارات على النظام الجديد من طرف مختصين في النظام من خارج الجزائر. [4]

---

[1] -بلعادي عمار، مرجع سابق، ص: 12.

[2] -منصوري زين، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الج ازئر، ملتقى وطني حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقاته في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة، 2010،ص: 09.

[3] -مزياني نور الدين، فردم محمد صالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، ملتقى" متطلبات ومقومات التطبيق"، ملتقى دولي حول: النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي، الواد، 17-18 جانفي 2010.

[4] -عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة2،الجزائر، 2009

المبحث الثالث :تحليل القوائم المالية

سمح تطور العلوم المالية باثراء أدوات التحليل المالي وبإدخال مفاهيم جديدة لمؤشرات التوازن المالي ونسب المالية عبر عدة مراحل، من أبرزها التحول نحو نظام محاسبي مالي جديد ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة هو تحقيق العقلانية في التمويل وبالتالي تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة بين الأصول او لخصوم مراعية في ذلك ترتيب الأصول حسب درجة السيولة من جهة، او اهتمامها بمدى استحقاقية الخصوم من جهة أخرى وسوف يتم التطرق إلى العناصر الآتية:

- ❖ تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛
- ❖ تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية؛
- ❖ تحليل جدول تدفقات الخزينة بمختلف نسب السيولة الربحية.

المطلب الأول :تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي

تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي يضعنا أمام مقارنة بين التوازن من أعلى الميزانية وأسفلها حيث يعتبر التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة ويرجع ذلك لكونه يخص العمليات التي تفوق السنة ولأن الوقت يكون في صالح المؤسسة وهو ما يسمح لها بتسديد الديون في تاريخ استحقاقها، أما التوازن من أسفل الميزانية يكون صعبا لأن مدة الاستحقاقية تكون قصيرة وبالتالي لا تتمكن من الوفاء بالتزاماتها في الوقت المحدد. [1]

❖ **أهم مؤشرات التوازن المالي :**وهي كالاتي:

1- رأس مال العامل

1 - 1 تعريف رأس المال العامل:

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان يضمن السيولة داخل المؤسسة، وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير.

ويمكن تحليل رأسالمال العامل من الميزانية: [2]

- من أعلى الميزانية يمكن حسابه كالاتي:

رأس مال العامل = رؤوس الأموال الخاصة+ الخصوم الغير الجارية الأصول الغير الجارية

- من أسفل الميزانية يمكن حسابه كالاتي:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

2-1 أنواع رأس المال العامل:

وأهم أنواعه هي:

1 - 2 - 1 رأس المال العامل الخاص:

هو المقدار الإضافي من رؤوس الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير الجارية ويحسب وفق العلاقة:[3]

رأس مال العامل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة - مجموع الخصوم الجارية

[1] -عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي)مدخل صناعة القرار(، دار وائل للنشر، االردن، الطبعة الثالثة، 2008،ص:112.

[2] -خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة ألولى، 2001،ص:70.

[3] -جمال توفيق، مذكرات في التحليل المالي، دار النهضة العربية، مصر، 1996،ص:63.

1-2-2 رأس المال العامل الإجمالي:

او لهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية كما يحدد لنا طبيعة المؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة الأتية: [1]

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

1-2-3 رأس المال العامل الخارجي(الأجنبي:)

ويمثل مجموع الديوان التي تحوزه المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة الأتية:

رأس المال العامل الخارجي = الخصوم الغير الجارية + الخصوم الجارية

ويمكن توضيح هذه الأنواع بالشكل أدناه:

الشكل رقم(1) أنواع رأس المال العامل

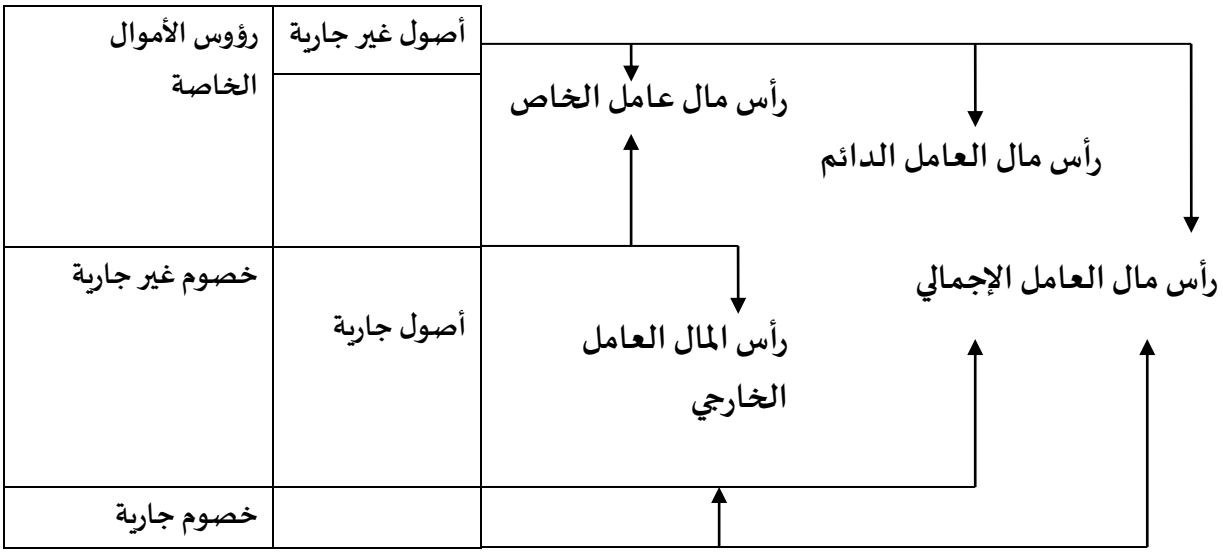

المصدر :خلدون ابراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ص80

3 -تغيرات رأس المال العامل:

إن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسة فيكون أقل في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في المؤسسات التجارية وبطئه في المؤسسات الصناعية. [2]

1-3-1 رأ س المال العامل الموجب:

في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل، هذه الوضعية يمكن وصفها بالملائمة بالنسبة للقدرة على السداد.

2-3-1 رأس المال العامل المعدوم:

يوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها وهذه الحالة الصعبة المنال لعدم إمكانية المضايقة بين السيولة والالتزامات لمدة طويلة.

[1] -حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2006،ص:331

[2]- JEAN Lenard, les bases d'analyse, les Editions D'organisation, 1997, p : 112.

1-3-3 رأس المال العامل السالب:

معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

2- احتياج رأس المال العامل :

بما أن رأس المال العامل يقدم صورة إجمالية عن وضعية المؤسسة في فترة معينة ويهتم بالأموال الثابتة، وبما أن نشاط المؤسسة ديناميكي بطبعه، فإنه يحتاج إلى مقياس يأخذ بعين الاعتبار هذه الحركية، ويعالج الجانب السفلي للميزانية، وأبرز تطورها ويسمى هذا الأخير باحتياجات رأس المال العامل، إذن هو ما تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة ديونها المستحقة ويحسب كما يلي :

احتياج رأس المال العامل = [الأصول الجارية – القيم الجاهزة]-[الخصوم الجارية - مستحقات فورية]

لاحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات هي: [1]

2-1احتياج رأس المال العامل الموجب:

وهو أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

2-2احتياج رأس المال العامل السالب:

هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي حالة الموارد تعطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

3-2 احتياج رأس المال العامل المعدوم:

هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، وبالتالي فالمؤسسة لا تحتاج الى تمويل خارج دورة الاستغلال.

3– الخزينة:

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا، واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب عبر الزمن لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي، وهي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية واحدة، وهي تتمثل في صافي القيم الجاهزة أو المتاحة أي ما نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة فالخزينة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها حين حلول تاريخ استحقاقها ويمكن حساب الخزينة بالطريقة الآتية: [2]

الخزينة = القيم الجاهزة - مستحقات فورية

أو

الخزينة = رأس المال العامل احتياج - رأس المال العامل

- من خلال هذه العلاقة نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل. وللخزينة حالات ثلاث هي:

1-3 الخزينة الموجبة:

[1] -خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق، ص: 8

[2] -نفس المرجع السابق، ص: 83.

أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا يطرح مشكلة الربحية ولهذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد أجال التسديد للزبائن.

2-3 الخزينة السالبة:

أي هناك نقص في السيولة ومنه المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديوان المستحقة إذن هناك عجز هيكلي.

3-3 الخزينة المعدومة نظريا:

في هذه الحالة نجد رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته أو بمعنى أدق هناك تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون وهي الوضعية النظرية للخزينة وهي صعبة المنال لأنها توافق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والبيئة المثلى لمحيط المؤسسة.

المطلب الثاني :تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

النسب المالية من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية حيث يهتم بقياس العلاقات بين القوائم المالية، حيث يمكن احتساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة لكن يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها وتفادي النسب المتشابهة وعموما يمكن تقسيم مختلف النسب التي يمكن استخلاصها من القوائم المالية إلى ما يلي:

- ✓ النسب الهيكلية.
- ✓ نسب النشاط.
- ✓ نسب السيولة.
- ✓ نسب المردودية.

1- النسب الهيكلية:

هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- ✓ التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية;
- ✓ كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.

وتضم هذه النسب ما يلي: [1]

1-1 نسبة التمويل الدائم:

يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية: نسبة التمويل الدائم = رؤوس الأموال الخاصة+ الخصوم الغير الجارية/ الأصول الغير الجارية

من هذه العلاقة نستنتج الحالات التالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم =1 هذا يعني انعدام رأس المال الدائم وذلك لا يعتبر في صالح المؤسسة.
- ✓ نسبة التمويل الدائم> 1 الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.
- ✓ نسبة التمويل الدائم <1 وهنا الحالة المالية للمؤسسة سيئة كون أن الأصول غير جارية تمول عن طريق تمويل غير عقلانية.

[1] -ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير)التحليل المالي(، دار محمدية العامة،1999،ص:53-55.

2- نسبة التمويل الخاص:

هي مكملة النسبة الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = مجموع رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الأصول غير الجارية

وحسب هذه النسبة يتضح لنا مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي ويمكن أن نميز الحالات الآتية:

- ✓ نسبة التمويل الذاتي=1 أي أن قيمة الأصول الغير جارية مساوية للأموال الخاصة إذن كل الأصول غيرجارية مغطاة برؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ نسبة التمويل الذاتي >1 هناك فائض في الأموال أي أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة عن طريق رؤوس الأموال الخاصة.

3- **نسبة الاستقلالية المالية:**

تحسب وفق العلاقة التالية: [1]

نسبة الاستقلالية المالية= مجموع رؤوس الاموال الخاصة / مجموع الخصوم

وهي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي أي تشبعها بالديون ومن المستحسن ألا تنخفض عن0.5 .

4-1 **نسبة قابلية السداد:** وتسمى الملائمة العامة وتحسب كما يلي: [2]

نسبة قابلية السداد = مجموع الخصوم الجارية والغير الجارية / مجموع الأصول الغير جارية

وتستخدم هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموالهم، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي0.5

5-1 نسبة توسع المؤسسة:

تسمح بمعرفة اتجاه المؤسسة فيما يخص توسعها سواء كان داخليا أو خارجيا فإذا كانت هذه النسبة أكبر من0.85 فالمؤسسة في توسع داخلي أو خارجي وتحسب كما يلي:

نسبة التوسع الداخلي = الأصول العينية والمعنوية / الأصول غير الجارية

2- نسب السيولة

هي نسب تستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة على مراجعة التزاماتها القصيرة الأجل وهذا عند تاريخ استحقاقها باستخدام الأصول السائلة والشبه سائلة دون تحقيق خسائر. [3]

ويمكن أن نجد النسب التالية:

1-2 نسبة السيولة العامة :وتحسب كما يلي:

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية

- ✓ إذا كانت هذه النسبة <1 هذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أو رأس مال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

[1] -ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص53.

[2] -نفس المرجع السابق، ص:55.

[3] -محمد مطر، مرجع سابق، ص:35.

أما إذا كانت هذه النسبة =1 يعني أن المؤسسة مولت أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل. لكن يكون ارتفاع هذه النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول الجارية كت ا ركم المخزونات وهو غير مقبول وقد تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم الاستخدام الجيد لسيولة المؤسسة، ومنه تقليل الربحية أو ربما يسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن.[1]

2 - 2نسبة السيولة المختصرة:

وتحسب وفق العلاقة التالية:[2]

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية - مخزونات / الخصوم الجارية

وتوضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة وتكون هذه النسبة في حالة العادية محصورة بين0.5 - 0.3

3-2 نسبة السيولة الفورية:

وتحسب وفق العلاقة التالية:[3]

وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالت ا زماتها الفورية أي قدرتها على مواجهة الديون قصيرة الأجل بواسطة أموال الخزينة.

نسبة السيولة الفورية = أموال الخزينة / الخصوم الجارية

3- نسب المردودية

وهي نسب تستخدم لقياس مرد ودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها استغلال عقلاني من أجل تحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نجد:[4]

1-3 نسبة المردودية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = النتيجة الإجمالية / رؤوس الأموال الخاصة.

وتستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل إنتاجها وتطويرها، وبالتالي ضمان التمويل الذاتي ولذلك تمكنها من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه.

2-3 نسبة المردودية الاقتصادية

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

- حيث تعبر عن مردودية أصول المؤسسة الصافية وقدرتها على استخدام أصولها في توليد الربح كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.

3 - 3 نسبة المر دودية التجارية:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال.

[1] -وليد ناجي، االتجاهات الحديثة في ظل التحليل المالي، إثراء النشر والتوزيع، ألردن، الطبعة ألولى، 2009،ص:35.

[2] -عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل وإلدارة المالية، الدار الجامعية، إلسكندرية،2008،ص:466.

[3] -أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة ألولى،2010،ص:155.

[4] -حمد مطر، مرجع سابق، ص:58.

تسمح نسبة المردودية التجارية بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة وذلك من خلال مقارنة رقم الأعمال للمؤسسة، أي حجم نشاطها مع النتيجة المتحصل عليها، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن هذه المؤسسة في حالة جيدة.

4- نسب الدوران:

تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط وهي النسبة التي يقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دو ا رن عناصر أصولها المتداولة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

ومن أهم هذه النسب: [1]

1 -نسب دوران المخزون:

وهي مدة تصريف المخزونات بمختلف أنواعها، وتدل على تحكم المؤسسة في تسيير مخز وناتها أي تسمح هذه النسب بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون، ولحساب نسب دو ا رن المخزون لا بد أن نميز بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية نظرا لاختلاف طبيعة المخزون. وسنبين النسب المتعلقة بطبيعة النشاط لكل مؤسسة كما يلي:

4-1-1 في المؤسسة التجارية:

المدة المتوسطة لدوران البضاعة وتمثل المدة اللازمة لتجديد البضاعة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة: [2]

المدة المتوسطة لدوران البضاعة = متوسط مخزون البضاعة المستهلكة °360

وتشير هذه النسبة الى المدة المتوسطة لبقاء المخزون داخل المؤسسة حيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها مدة تصريف أكبر وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

4-1-2 في المؤسسة الإنتاجية:

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع وتمثل المدة اللازمة لتحديد المنتجات التامة الصنع في المؤسسة وتحسب بالعلاقة: [3]

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع = (المخزون المتوسط للمنتجات تامة الصنع/ تكلفة الإنتاج المباع)360 .

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية تمثل تجديد المواد الأولية بالمؤسسة وتحسب بالعلاقة :

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية = متوسط مخزون المواد الأولية / مواد ولوازم

- إن انخفاض هذه المعدلات يعني زيادة نشاط المؤسسة وكفاءة إدارتها في البيع، ولكن يجب أن يأخذ المحلل بعين الاعتبار إمكانية لجوء إدارة المؤسسة إلى تخفيض متوسط المخزون السلعي، لمجرد إظهار معدلات منخفضة متجاهلة بذلك الوقوع في مخاطر نفاذ المخزون، كما أن انخفاض معدل دو ا رن المخزون قد يعني مثلا أن سياسة الإدارة تهدف إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون تتطلبها ظروف العمل كاحتمال زيادة الأسعار أو انخفاض المبيعات وبالتالي ركود المخزون.

[1] -جميل أحمد توفيق، اساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص:115-116.

[2] -كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص:258.

[3] -عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي،2008،ص:127.

2-4 مدة تحصيل الزبائن:

توضح هذه النسبة السياسة التجارية التي تنتهجها المؤسسة مع عملائها وتشير الى المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد حقوقها، وينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دو ا رن الموردين، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة وتحسب وفق العلاقة التالية: [1]

مدة تحصيل الزبائن = (الزبائن+ أوراق القبض)/ مبيعات السنة 360

3-4 مدة دوران الموردين:

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن الفترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الإنتمائية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم. [2]

مدة تسديد الديون = (موردون + أوراق الدفع)/ مشتريات السنة 360

المطلب الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية، لذا تعتبر بمثابة صلة وصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة تدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة وتقييم السيولة وسياسات التمويل أيضا.

أولا :النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة

وتتمثل في: [3]

1- نسبة التغطية النقدية :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

تعبر هذه النسب على قدرة المؤسسة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الالتزامات.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / فوائد الديون

توضح هذه نسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

[1] -محمد سمير عبد الهادي، إلدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، ألاردن، الطبعة ألاولى، 2008،ص:161

[2] -محمد سمير الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006،ص:390.

[3] -منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي)مدخل صناعة القرارات(، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة ألاولى،2005،

3- نسبة التوزيعات النقدية :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التوزيعات النقدية =صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

تمثل هذه النسبة قدرة المؤسسة على توزيع أرباح النقدية ومدى استمرارية واستقرار هذه السياسة، كما أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة الى مصادر تمويل خارجية. [1]

4- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطةالتشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

تبين هذه النسبة مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجية لأنشطة التشغيل والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل[1] .

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة :

وتعطى بالعلاقة: [2]

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى المطلوبات المتداولة = صافي النفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة.

تمثل هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية.

6- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحلي للديون طويلة الأجل والديون وأو ا رق الدفع قصيرة الأجل:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة ت .ن من الأنشطة إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحالي للديون ط.أ .والديون واوراق الدفع ق.أ= صافي ت.ن .من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الديون ط.أ +.الديون وأو ا رق الدفع قصيرة الدفع

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

7- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى مدفوعات الديون طويلة الأجل :

وتعطى بالعلاقة الآتية: [3]

نسبة ت.ن من الأنشطة التشغيلية الى مدفوعات الديون طويلة الأجل = صافي ت.ن من الأنشطة التشغيلية /مدفوعات الديون

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسداد الديون طويلة الأجل.

---

[1] -دريد كامل أل شيب، مقدمة إالدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان،2007نص:133.

[2] -سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق، ص:104.

[3] -نفس المرجع السابق، ص:105

8- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية:

وتعطى بالعلاقة الآتية: [1]

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية.

9- التدفقات النقدية الحرة :

وتعطى بالعلاقة الآتية: [2]

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - (النفاق الرأسمالي+ توزيع)

تمثل مقدار النقدية القابلة لإنفاق على استثمارات جديدة، سداد ديون، شراء أسهم الخزينة، أو زيادة درجة السيولة، هذا المقياس بين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، كما يبين مدى النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثمارات الإضافية.

10- نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة-التمويلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية: [3]

نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية = التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية

تبين هذه النسبة مساهمة التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل.

ثانيا :النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- مؤشر النشاط التشغيلي :ويعطى بالعلاقة الآتية : [4]

مؤشر النشاط التشغيلي= صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وهي تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي.

2- مؤشر النقدية التشغيلية :

ويعطى بالعلاقة الآتية :

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

[1] -عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، مرجع سابق، ص:93.

[2] -نفس المرجع السابق، ص:95.

[3] -نفس المرجع السابق، ص:79.

[4] -محمد مطر، التحليل المالي واالئتماني "االساليب واستخدامات العمليات "، دار وائل للنشر، االردن، الطبعة االولى، 2003، ص:25.

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والضرائب، كلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق.[1]

2-3 نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:

وتعطى بالعلاقة الآتية:[2]

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات = التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وتعكس كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات.

2-4 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

وتعطى بالعلاقة الآتية:[3]

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة/ التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية.

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثمارات سواء من القروض أو الاوراق المالية.

2-5 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي:

وتعطى بالعلاقة:[4]

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية - التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة /المتوسط المرجح للأسهم العادية

تبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وقدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية.

2-6 نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

2-7 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

وتعطى بالعلاقة الآتية:[5]

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي= صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ إجمالي الأصول

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام وموجوداتها.

---

[1] -نفس المرجع السابق، ص:26.

[2] -مؤيد راضي خنفر، غسان فالح، تحليل القوائم المالية "مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة، عمان، الطبعة ألاولى،2006، ص:218.

[3] -نفس المرجع السابق، ص:216.

[4] -نفس المرجع السابق، ص:217.

[5] -محمد مطر، مرجع سابق، 2003،ص:163.

خلاصة:

تم تقديم في هذا الفصل عرض عام للنظام المحاسبي المالي الجديد وأهم ما يميزه في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال اتجاه الجزائر إلى اقتصاد السوق، وتعتبر قائمتي المركز المالي او اللدخل من أهم مخرجات هذا النظام ولكنهما لا يعبران عن الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي توسع طموح وحاجات المستخدمين إلى هذا النظام، مما أدى إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية لأنهما يعبران عن حركة النقدية داخل المؤسسة وكذلك يعبران عن الوضع الحقيقي للمؤسسة من خلال الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المنبثقة منهم.

الخاتمة:

أصبحت معايير المحاسبة الدولية معروفة حاليا باسم بمعايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية، مرجع معتمد من طرف كافة دول العالم من اجل إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية تضمن معلومات غير تقليدية وتحقق الشفافية والمصداقية وتدعم ثقة المستخدمين لها والذين تتعدد وتختلف حاجاتهم لها .وفي ظل تنامي العلاقات الاقتصادية الدولية وتسارع وتيرة توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق، كان من الضروري وفضلا عن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائر، الذي لم يعد يتجاوب مع مستجدات، تطورات الاقتصاد الوطني كنتيجة مباشرة لفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي والشركات العالمية، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي الجديد ستكون له أثار عميقة على نوعية المعلومات المالية ذات الشفافية، والفعالية، والإفصاح الدقيق عن مختلف المعلومات لتلبية حاجات المستخدمين على مختلف المستويات، وذلك من خلال إعداد وعرض القوائم المالية معبرة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة وتكفل لهذه الجهات الحصول على معلومات تساعدهم في النهاية على اتخاذ القرار بناءا على آليات التحليل المالي بمختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية. وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية التي أجريت، يمكن الإجابة على الاشكالية التي سبق طرحها، من خلال النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى تأكيد مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تم صياغتها ضمن حيثيات البحث، فبخصوص هذه الأخيرة يمكن توضيحها كمايلي:

- إن مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر والناتج عن محدودية المخطط المحاسبي الوطني، لم يعد يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الحالي، وهو ما تم تأكيده من خلال عرضنا للنظام المحاسبي المالي الجديد المبني على المعايير المحاسبية الدولية.
- ترجع الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى إشكالية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد وهو ما تم تأكيده في الد ا رسة.
- أن المعايير المحاسبية الدولية ساهمت في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية وذلك راجع لتبني النظام المحاسبي المالي الجديد لهذه الخصائص وهو ما تم التوصل إليه في العرض.
- النظام المحاسبي المالي الجديد قدم اختصارات مرحلية والمتمثلة في تقديم ميزانية شاملة تسمح بالتحليل دون الانتقال من الشكل المحاسبي الى الشكل المالي وهذا ما تم التطرق إليه بالتفصيل من خلال العرض.

- ومن خلال استعراض عناصر الفصول المشكلة لموضوع البحث ثم استخراج النتائج التالية:

- نتيجة لقصور المخطط المحاسبي الوطني وعدم استطاعته على مواكبة التغيرات مما اجبر الجزائر على التفكير وتكريس الجهود لإصلاح هذا النظام وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- مؤسسة **NAFTAL** لا تكتفي بعرض قائمتي الميزانية والدخل لأنهما لا يعبران عن الوضع الحقيقي بالتفصيل لذلك اعتمدت المؤسسة على عرض قائمة التدفقات النقدية والقدرة على توزيع الأرباح والقد رة على توزيع الأرباح والقدرة على تجديد الاستثمارات.
- التزام النظام المحاسبي المالي الجديد إلى حد كبير بالمعايير المحاسبية الدولية؛
- ضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد نتيجة لغياب الوعي المحاسبي، فلازالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد من المعايير المحاسبية الدولية؛

- مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يجد المحلل المالي نفسه أمام قوائم مالية تتميز بإعطاء الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائد حسب المخطط المحاسبي الوطني؛
- أعطى النظام المحاسبي المالي الجديد فرصة لتسهيل تقديم المعلومة بأقل وقت وجهد ممكنين وذلك باعتمادها مباشرة على الميزانية المالية؛
- مؤسسة NAFTAL تعتمد في تقييم أصولها وخصومها على القيمة الحقيقية أو القيمة العادلة؛
- وجود إفصاح كلي في القوائم المالية المعدة من طرف مؤسسة NAFTAL ؛
- لا تعتمد مؤسسة على المحاسبة التحليلية مما يجعلها غير قادرة على اعداد قائمة التدفقات النقدية بالطريقة الغير مباشرة» ."

- التوصيات :

على إثر هذه الدراسة كان يجدر بنا تقديم مجموعة من التوصيات التي نراها أساسية لإنجاح هذه الخطوة والتحول إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وكذا من اجل ارساء القواعد الصحيحة لتحليل القوائم المالية في ظل النظام الجديد، وهي كما يلي:

- بالنظر إلى التكوين الذي قام به مستخدمي مؤسسة NAFTAL حول النظام المحاسبي المالي نوصي بإعداد برنامج خاص للتكوين ويجب أن يكون مستمرا حتى يتمكن مستخدموه من التحكم فيه بشكل جيد؛
- الانسجام بين نظام معلومات المؤسسة ومدخلات النظام المالي الجديد على عكس المخطط القديم.
- ضرورة تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسبين حتى يستطيعوا تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛ مع الإشارة إلى إصلاح منظومة التعليم وتكوين محاسبيين متميزين انطلاقا من تحسين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية وادخال مفهوم التكوين المتواصل؛
- تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة دولية؛
- الاستعانة ببرامج الإعلام الآلي، بعد اختيارها واخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها، لما توفرها هذه البرامج من اقتصاد للوقت والجهد.
- ضرورة تهيئة سوق مالي، يتيح الإمكانية لتطبيق محتوى النظام الجديد، خاصة مفهوم القيمة العادلة؛
- تشجيع البحث العلمي في مجالات إعداد ونشر القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية.

- أفاق البحث :

يعتبر موضوع البحث خطوة مهمة تثري المواضيع السابقة ولعلها بداية أفكار جديدة تمحورت اشكاليتها فيما يلي:

- معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر.
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية.

الملخص:

الجزائر كغيرها من الدول الاقتصادية التي تسعى للنهوض باقتصادها، ففي بداية 2010 شرعت الجزائر في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتوافق مع المعايير الدولية والذي يعرض المخطط المحاسبي الوطني، وذلك تماشيا مع التطورات الاقتصادية الراهنة وتكريسا لانضمام الجزائر الى اقتصاد السوق، فان كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام يتولى سنويا اعداد كشوفات مالية، اما فيما يخص عملية تحليل القوائم المالية فؤضعنا النظام المحاسبي المالي الجديد امام قوائم مالية تحمل كل خطوات التحليل المالي، ومع ظهور المعايير المحاسبية الدولية زاد دور التحليل المالي واكتسب ابعاد استراتيجية من خلال أدواته التقليدية والحديثة المتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذلك يمكن الأطراف المستفيدة من اتخاذ القرارات السليمة ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

Algeria is like other economic countries that seek to advance its economy. At the beginning of 2010, Algeria began implementing the new financial accounting system that is in line with international standards and which presents the national accounting scheme, in line with the current economic developments and devoted to Algeria's accession to the market economy. The field of application of this system undertakes the annual preparation of financial statements, as for the process of analyzing the financial statements, we put the new financial accounting system in front of financial statements that carry all the steps of financial analysis, and with the emergence of international accounting standards, the role of financial analysis increased and acquired strategic dimensions through its traditional and modern tools represented in Indicators of financial balance and financial ratios, as well as enables the beneficiaries to make sound decisions and know the financial position of the institution.

المراجع

المراجع

أولا :الكتب العربية

1- أحمد رياحي، نظرية محاسبية، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن،. 2009

2- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010

3- أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية للنشر، مصر، 18،2004

4- أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع الج ا زئري، الأردن،2010.

5- إسماعيل يحي التكريني وآخرون، أسس ومبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن،. 2010

6- بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الج ا زئر، سنة. 1999

7- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.

8- جمال توفيق، مذك ا رت في التحليل المالي، دار النهضة العربية، مصر،. 1996

9- جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الج ا زئر. 2010

10- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الو ا رق للنشر والتوزيع، عمان،. 2006

11- حازم ليبلاري، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، مصر، 2000

12- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر، الطبعة2 ،. 2011

13- حنين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة2 ، دار الثقافة، الأردن،. 2011

14- حكمت أحمد ال ا روي، المحاسبة الدولية، دار الحنين، الأردن،. 1995

15- حمزة بشير أبو عاصي، مبادئ المحاسبة، دار الفكر، الأردن،. 1999

16- خلدون إب ا رهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،. 2001

17- خالد جمال الجعا ا رت، معايير التقارير المالية الدولية، إث ا رء، الأردن.

18- خلدون إب ا رهيم الشديفات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.

19- خليل محمد الرفاعي، أساسيات المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي، الأردن،2009 .

20- دريد كامل أل شيب، مقدمة الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان،2007 .

21- محمد سمير الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر،2006

ثانيا :الكتب بالفرنسية

1- JEAN Lenard، les bases d'analyse، les Editions D'organisation, 1997، p112.

ثالثا :الجر ائد الرسمية

1- الجزائرية، عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد29 ، الصادر في تاريخ 25 مارس2009 ، ص24 ص25.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية الفصل الرابع "جدول سيولة الخزينة"، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد19 ، الصادر في تاريخ 25 مارس 2009، ص26 ص27.

3- الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية، العدد74 ،2007 ،ص03.
4- تقرير اللجنة المكلفة بالإصلاح المخطط المحاسبي الوطني، سنة1999 ، ص 09.
5- تقرير لجنة المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة :مجموعة طلال أبو غزالة، منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن،2011 ، ص83.

رابعا :المجلات

1- حسن أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني، العدد الثاني، دمشق،2008 ، ص215 ص217
2- شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد العدد55 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية الاقتصادية الجزائرية،2006 ، ص67.

خامسا :المذكرات

1- الياس بدوي، دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية، ماجيستر، قسم العلوم التجارية،. 2010 - 2009
2- حواس صلاح التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتو ا ره، سنة. 2008
3- حسن أحمد دحدوح، د ا رسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد الثاني، العدد الثاني، دمشق،. 2008
4- روتال عبد القادر، التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية المالية الدولية في المؤسسات الجزائرية، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، محاسبة وتدقيق.
5- سوزان عطاد، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم07، بحث مقدم استعمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة،
الجامعة الإسلامية، غير منشورة، غزة، فلسطين،. 2006
6- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الج ا زئر " المعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،
تخصص محاسبة، جامعة باتنة، غير منشورة،. 2009 - 2008
7- شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصادالعدد55 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية الاقتصادية الج ا زئرية،. 2006
8- شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الج ا زئرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، ماجستير في علوم التسيير، سنة2009
9- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراة دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004 .

الملتقيات:

1- مزياني نور الدين، فروم محمد صالح، ملتقى دولي بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية" مقومات ومتطلبات التطبيق"، جامعة الوادي الجزائر،18 - 17 ، جانفي2010.

2- ايت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات وأهداف، ملتقى وطني حول: الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقاته في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة،2010

المو اقع:

1- www. etudient.dz ,14:47,08/03/2015.